

مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام



رئيس مجلس الإدارة: أ.د / غانم السعيد - عميد كلية الإعلام ، جامعة الأزهر.

رئيس التحرير: أ.د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر ووكيل الكلية.

مساعدو رئيس التحرير:

أ.د / عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتلفزيون بالكلية

أ.د / فهد العسكر - وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود للدراسات العليا والبحث العلمي (المملكة العربية السعودية)

أ.د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)

أ.د / جلال الدين الشيخ زيادة- عميد كلية الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: د / محمد فؤاد الدهراوي - مدرس العلاقات العامة والإعلان، ومدير وحدة الجودة بالكلية

سكرتارية التحرير:

د / إبراهيم بسيوني - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ / رامى جمال مهدي - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

مدقق لغوي: أ / جمال أبو جبل - معيد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

سكرتير فني: أ / محمد كامل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://jsb.journals.ekb.eg>

البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

المراسلات:

العدد الخامس والخمسون - الجزء السادس - صفر ١٤٤٢هـ - أكتوبر ٢٠٢٠ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٥٥٥

الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢-٢٩٢ X

الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧-١١١٠

قواعد النشر

- تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقاً للقواعد الآتية:
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.
 - ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمراً علمياً.
 - لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.
 - يجب ألا يزيد عنوان البحث -الرئيسي والفرعي- عن ٢٠ كلمة.
 - يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.
 - يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر.. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.
 - لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها.... وتحفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.
 - تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر.
 - ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د./ على عجوة (مصر)
أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.
٢. أ.د./ محمد معوض. (مصر)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون بجامعة عين شمس.
٣. أ.د./ حسين أمين (مصر)
أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.
٤. أ.د./ جمال النجار (مصر)
أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.
٥. أ.د./ مي العبدالله (لبنان)
أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.
٦. أ.د./ وديع العززي (اليمن)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٧. أ.د./ العربي بوعمامة (الجزائر)
أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد، بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.
٨. أ.د./ سامي الشريف (مصر)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.
٩. أ.د./ خالد صلاح الدين (مصر)
أستاذ الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.
١٠. أ.د./ محمد فياض (العراق)
أستاذ الإعلام بكلية الإمارات للتكنولوجيا.
١١. أ.د./ رزق سعد (مصر)
أستاذ العلاقات العامة (جامعة مصر الدولية).

محتويات العدد

- ٣٢٥٣ ■ اعتماد الشباب السعودي على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات حول أزمة كورونا
أ.م.د. فودة محمد علي
- ٣٣١٥ ■ المعالجة النظرية والمنهجية لبحوث التسويق السياسي: دراسة تحليلية من المستوى الثاني للبحوث المنشورة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨
أ.م.د. لبيبة عبد النبي إبراهيم عبد المعطي
- ٣٣٩١ ■ السياسة الخارجية كما تعرض لها الحسابات الرسمية السعودية عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: دراسة تحليلية
أ.م.د. عبدالله بن عبدالمحسن بن سعود العساف
- ٣٤٣٣ ■ آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة أزمة تيران وصنافير بين مصر والسعودية: دراسة كيفية نقدية
د. حسين خليفة
- ٣٤٧٩ ■ انعكاس البيئة التعليمية لدارسي الإعلام على تعرضهم للإعلام الجديد واتجاهاتهم نحو المضامين السياسية بها
د. هاجر محمود محمد
- ٣٥٤٧ ■ أطر معالجة الأخبار الاقتصادية المنشورة في المواقع الإخبارية المحلية والعالمية ودورها في إدارة المزاج العام للجمهور المصري نحو إجراءات الإصلاح الاقتصادي
د. راللا أحمد محمد عبد الوهاب
- ٣٦٣٩ ■ دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو مجلس الشيوخ والمرشحين لعضويته - دراسة مسحية
د. محمد عبداللطيف عبدالمعطي محمد

- علاقة استخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتطبيقات ووسائل الإعلام الجديد باتجاهاتهم نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا «**COVID-19**» د. مؤمن جبر عبد الشاي ٣٧٠٣
-
- استخدام المراهقين المكفوفين وضعاف البصر لبرامج وتطبيقات تكنولوجيا الاتصال وعلاقته بالتمكين الثقافى لديهم- دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي الإنترنت د. مروى عبد اللطيف محمد ٣٧٧٧
-
- واقع التأهيل والتدريب في أقسام العلاقات العامة بكليات ومعاهد الإعلام الحكومية والخاصة بمصر من وجهة نظر هيئة التدريس والطلبة بها د. عبدالله أحمد مصطفى محمد ٣٨٤٩
-
- اتجاهات النخبة الأكاديمية نحو تفعيل مبادئ التربية الإعلامية لدى طلاب الجامعات د. إيمان سيد علي ٣٩١٧
-
- **Internet Use and Democratic Satisfaction in Egypt after Five Years of the 2011 Revolution**
Assist. Prof. Dr. Alaa Elshamy ٣٩٦٥
-

ISSN- O	ISSN- P	نقاط المجلة (يوليو 2020)	نقاط المجلة (مارس 2020)	اسم الجهة / الجامعة	اسم المجلة	القطاع	م
2682- 292X	1110- 9207	7	6.5	جامعة الأهرام	مجلة البحوث الإعلامية	الدراسات الإعلامية	1
2314- 873X	2314- 8721	7	6	الجمعية المصرية للعلاقات العامة	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	الدراسات الإعلامية	2
2536- 9393	2536- 9393	5	5	جامعة الأهرام الكندية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	الدراسات الإعلامية	3
2366- 9891	2366- 9891	4	4	Cairo University	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	الدراسات الإعلامية	4
2536- 9237	2536- 9237	3.5	3.5	جامعة جنوب الوادي	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	الدراسات الإعلامية	5
2367- 0407	2367- 0407	6.5	3.5	اكاديمية الشروق	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	الدراسات الإعلامية	6
2366- 9131	2366- 9131	6.5	3	جامعة القاهرة - مركز بحوث الرأي العام	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	الدراسات الإعلامية	7
2366- 914X	2366- 914X	6.5	3	جامعة القاهرة - مركز بحوث الرأي العام	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	الدراسات الإعلامية	8
2366- 9168	2366- 9168	6.5	3	جامعة القاهرة - مركز بحوث الرأي العام	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	الدراسات الإعلامية	9
1110- 6836	1110- 6836	6.5	3	جامعة القاهرة - مركز بحوث الرأي العام	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	الدراسات الإعلامية	10
1110- 6844	1110- 6844	6.5	3	Cairo University, Center of Public Opinion Research	المجلة المصرية لبحوث الرأي العام	الدراسات الإعلامية	11

- يطبق تقييم مارس 2020 للمجلات على كل الأبحاث التي نشرت فيها قبل 1 يوليو 2020
- يطبق تقييم يونيو 2020 للمجلات على كل الأبحاث التي سنكشر فيها بدء من 1 يوليو 2020 و حتى صدور تقييم جديد في يونيو 2021
- المجلات التي لم تتقدم بطلب إعادة تقييم سيظل تقييم مارس ٢٠٢٠ مطبقا على كل الأبحاث التي سنكشر بها وذلك لحين صدور تقييم جديد في يونيو 2021
- يتم إعادة تقييم المجلات المحلية المصرية دورياً في شهر يونيو من كل عام ويكون التقييم الجديد سارياً للسنة التالية للنشر في هذه المجلات

آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة أزمة تيران وصنafir بين مصر والسعودية: دراسة كيفية نقدية

- Egyptian Web Journalism Techniques in Addressing the
Tiran and Sanafir crisis between Egypt and Saudi Arabia:
An Analytical-Critical Study

د. حسين خليفة حسن خليفة

مدرس بقسم الإذاعة والتلفزيون- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- مصر

أستاذ مساعد بقسم الإعلام والعلاقات العامة- كلية العلوم المالية والإدارية - الجامعة
الخليجية - البحرين

h-khalifa@cu.edu.eg || dr.hussein.khalifa@gulfuniversity.edu.bh

ملخص الدراسة

تقدم هذه الدراسة تحليلاً كميًا ونقدياً لأطروحات وآليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة أزمة اتفاقية ترسيم الحدود المصرية السعودية، التي تعرف إعلامياً باسم اتفاقية جزيرتي تيران وصنافير بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى رصد وتفسير المقولات الفرعية المرتبطة بالأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية وقضاياها الخلافية، وتعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي وتقدم تحليلاً نقدياً للخطاب الإعلامي باعتباره ممارسة لغوية تعالج واقعاً محدداً من وجهة نظر محددة لمنتجها بغية إحداث تأثير محدد لدى الجمهور المستهدف من الخطاب، يضمن الموالاتة في حالة عرض لدلائل وقرائن تثبت صحة توجه منتج الخطاب، أو المناهضة في حالة تفنيد ودحض الخطاب للتوجهات المناوئة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الخطابات الإعلامية المدروسة وظفت في أطروحاتها ومقولاتها بشأن الأزمة مجموعة من الآليات شكّلت في مجملها منظومة فكرية دفاعية عن موقفها من هوية الجزيرتين أمام الرأي العام المصري، فيتم تشكيل معارفه واتجاهاته نحو الأزمة بما يتوافق مع مواقفها، وهو ما يوفر لها دعماً وتأييداً شعبياً، وأشارت نتائج الدراسة إلى توظيف الصحف الإلكترونية المصرية عشر آليات بشكل رئيسي في معالجتها لإدارة أزمة جزيرتي تيران وصنافير، هي: التأكيد وإضفاء المصدقية على السلطة، وحشد التأييد الشعبي لمواقف السلطة، والتحذير والتنبه، ومضاعفة القوة، والتأطير والإظهار، وإضفاء الشرعية، والتجاهل والإقصاء، والإلهاء وتحويل الانتباه، والخلاص، إضافة إلى استراتيجية إسقاط المسؤولية عن السلطة الحالية. كلمات مفتاحية: تيران وصنافير، التحليل النقدي للخطاب الإعلامي، الصحافة الإلكترونية، آليات إدارة الأزمات، بناء الأطر الإعلامية.

Abstract

This study provides a qualitative and critical analysis of the themes and techniques of the Egyptian Web Journalism in dealing with and managing the crisis of the Egyptian-Saudi Border Demarcation Agreement, known as the Tiran and Sanafir Islands Agreement. In addition to monitor and interpret the sub-themes related to the crisis and its temporal and situational issues and contentious issues. The study depends on the critical analysis of media discourse as a linguistic practice that addresses a specific reality from the producer point of view in order to create a specific effect for the target audience, ensuring loyalty in the case of presenting evidence that validates the direction of the discourse or the opposition in the case of refuting the speech to adversarial tendencies.

The results showed that, generally, there were ten techniques used in the Egyptian Web Journalism while managing the crisis of Tiran and Sanafir, namely: affirming and giving credibility to the Egyptian authority, gathering public support for authority side, warning, spreading hope, double the power, framing and showing, ignoring and excluding, distraction and attention diversion, delayed gradual acceptance of authority decisions, in addition to dismissing responsibility on the current authority.

Key words: Tiran and Sanafir, Critical Media Discourse Analysis, Web Journalism, Crisis Management Techniques, Media Frame Building.

لقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ثورتها الخامسة، خاصة مع تطور شبكة الإنترنت، اندماجًا وتكاملاً بين المعلومات وتطور أساليب وسائل الإعلام؛ وتجسد ذلك في حدوث زيادة هائلة في حجم وسرعة نقل المعلومات وبأشكال مختلفة من خلال الاندماج والترابط بين أكثر من وسيلة؛ وبذلك أضحى عصر المعلومات بما يشكله من مجتمع المعرفة يتميز بتعدد الوسائط وتفاعل التكنولوجيات الحديثة واندماجها.

وتمثل الصحف الإلكترونية بمستويات تمايزها وتنوعاتها مجالاً مهماً في إنتاج المعلومات التي تعد القاعدة الأساسية التي تشكل الاستجابات المعرفية والوجدانية للرأي العام؛ وهو ما يجعلها من أكثر الوسائل فعالية وتأثيراً في شئون الحياة العامة في المجتمعات بما تملكه من قدرات هائلة تمكنها من أن تكون أداة قوية للتعبير الثقافي والاجتماعي والسياسي⁽¹⁾.

وأضحت الصحف الإلكترونية مورداً لا غنى عنه في إدارة أوجه النشاط الإنساني كافة على مختلف تنوعاتها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، خاصة في القضايا الرئيسية، بما يؤكد محورية أدوارها داخل المجتمع، وبرزت خلال العقد الحالي أهمية اقتصاد المعرفة؛ حيث أصبحت المعلومات أهم الركائز لأي مجتمع، فهي تؤدي دوراً حيوياً في تداول المعلومات وتوفير بيئة نقاشية قائمة على توسيع فرص المشاركة أمام الرأي العام وحرية الرأي والتعبير للجمهور، ويشكل البعد السياسي لمجتمع المعرفة بعداً محورياً لاتخاذ القرارات بطريقة عقلانية رشيدة استناداً إلى الحقائق والمعلومات⁽²⁾.

وفي مصر، تشير إحصائيات استخدامات الإنترنت بتطبيقاته المتنوعة، ومنها الصحافة الإلكترونية إلى تزايد مستمر في أعداد المستخدمين؛ حيث أشارت إحصاءات شهر (يونيو 2019) إلى أن أكثر من (49) مليون مواطن، بنسبة تصل إلى (48.7%) من إجمالي عدد السكان، يستخدمون شبكة الإنترنت، بينما كانت إحصاءات شهر (مارس 2017)

تشير إلى أن عدد من يستخدمون تطبيقات شبكة الإنترنت في مصر حوالي (35) مليون نسمة، وذلك بنسبة وصلت إلى (36.5%) من إجمالي عدد السكان حينذاك⁽³⁾.

وهو ما يعكس دور الصحف الإلكترونية المصرية في مجتمع المعرفة، خاصة في بعده السياسي من خلال طرح لمختلف الآراء والمعلومات بشأن القضايا المحورية والأحداث المهمة على الرأي العام، بما يمكنه من المشاركة الإيجابية والفعّالة في مجال اتخاذ القرارات، ولعل ما شهدته مصر من أحداث خلال أزمة جزيرتي تيران وصنابير يوضح فعالية الدور الذي قامت به الصحف الإلكترونية المصرية في تشكيل أنساق الرأي العام المعرفية والوجدانية والسلوكية؛ بما قدمته من أطروحات ومقولات وآراء متنوعة بشأن الأزمة أثرت في الحراك الشعبي تجاه اتخاذ مواقف محددة نحو الأزمة وأداء المؤسسات السياسية والتشريعية نحوها.

وفي ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلاً نقدياً للخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة أزمة جزيرتي تيران وصنابير بين مصر والمملكة العربية السعودية بغية استخلاص آليات الخطاب في إدارة الأزمة خلال تطوراتها الزمنية والموقفية وقضاياها الخلافية، ومدى تمايز هذه الاستراتيجيات فيما بين تلك الخطابات بمختلف توجهاتها الفكرية والأيديولوجية وتنوع مصالح القوى السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها، وداخل الخطابات ذاتها، وأسباب ذلك التباين.

الدراسات والأدبيات العلمية السابقة.

أثارت الدراسات السابقة عديداً من الظواهر البحثية السياسية ذات الصلة بالمتغير الإعلامي، وتعددت على مستوى النظرية والتطبيق والمتغيرات المدروسة، خاصة في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي، حيث تناولت دراسة (Arshad & Khurram, 2020) ما إذا كان تواجد الحكومة على صحافة الشبكات الاجتماعية يؤدي إلى تحفيز المشاركة السياسية للمواطنين عبر الإنترنت، كما ركزت على دراسة التأثير الوسيط لمتغيرات الشفافية والثقة والاستجابة، وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة بلغ قوامها (388) متابعًا لمنصات التواصل الاجتماعي التابعة لهيئات ومؤسسات حكومية، وتم تحليل نتائج البحث باستخدام تقنية نموذج المعادلة الهيكلية (the structural equation modeling technique)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة دالة بين توفير معلومات عالية الجودة على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الهيئات

والوكالات الحكومية والشفافية المتصورة، والثقة في الهيئة، والاستجابة والمشاركة السياسية للمواطنين عبر الإنترنت⁽⁴⁾.

بينما بحث دراسة (Lee et al., 2020) أثر محو الأمية التكنولوجية على مستوى الثقة في المواقع الحكومية، وذلك من خلال تجربة تم إجراؤها على شبكة الإنترنت، وذلك انطلاقاً من أنه يمكن لتقنيات الاتصال والمعلومات المستخدمة في الأنظمة الحكومية أن تحقق الفوائد المتوقعة منها فقط عندما يكون المواطنون لديهم استعداد وقادرين على استخدام هذه الأنظمة، وفي ذلك الإطار أشارت دراسات سابقة أجريت في عديد من التخصصات إلى أن السلوك البشري في تبني التكنولوجيا يتأثر بعديد من الجوانب الفنية التي تؤثر على هذا التبني، مع ضرورة الابتعاد عن الافتراض القائل بأن المستخدمين يشكلون مجموعات متجانسة في ظل ظاهرة الفجوة الرقمية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد إدراك الفرد لمحو الأمية التكنولوجية والمعلوماتية زادت ثقته في موقع الويب، وهذا يتوسطه زيادة المعلومات المتصورة (بشكل سلبي) والفائدة المتصورة (بشكل إيجابي)، كما توّفر نتائج هذه الدراسة فهماً أكثر توازناً لسلوك تبني الحكومة الإلكترونية⁽⁵⁾.

كما سعت دراسة (Aladwani & Dwivedi, 2018) إلى معالجة وفهم عملية ونتائج التفاعلات بين الحكومة والمواطن، حيث شهدت السنوات القليلة اهتماماً حكومياً متزايداً بإشراك المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ووظفت هذه الدراسة نظرية المواطنة الاجتماعية (SocioCitizenry theory) التي تصور التفاعل بين الحكومة والمواطن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدمت الدراسة البيانات التي جُمعت من خلال مسحين ميدانيين لتحليل العلاقات بين ثلاثة تكوينات اجتماعية رئيسية: توقع الجودة، وتكوين الثقة، والتكيف المعتمد، وتم فحص العوامل الآتية فيما يتعلق بالبنى الثلاثة السابقة: التأثيرات المختلفة للإمام بوسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الحكومية، والأهمية المتصورة للتفاعلات مع الخدمات الحكومية، وسمعة جودة وسائل التواصل الاجتماعي، وتصورات أفراد الأسرة والأصدقاء لجودة وسائل التواصل الاجتماعي، وأظهرت النتائج أن جودة وسائل التواصل الاجتماعي المتوقعة تؤثر على الثقة المشكلة، التي بدورها تؤثر على مدى التكيف المعتمد⁽⁶⁾.

وأيضاً تناولت دراسة (Porumbescu, 2016) كيفية استخدام المواطنين لمواقع الحكومة الإلكترونية (e-government websites) وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي للقطاع العام (social media) ومستوى رضاهم وتصوراتهم عن مصداقية هذا القطاع، واعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من عينة بلغ قوامها (1100)

مبحوث، وكشف نتائج الدراسة أن ارتفاع معدل استخدام مواقع الحكومة الإلكترونية يرتبط سلبًا بمستوى رضا المواطنين وتصوراتهم عن مصداقية القطاع العام، على العكس من ذلك، فقد ارتبط استخدام حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للقطاع العام إيجابيًا بمعدلات الرضا حول مصداقية القطاع العام، وبتوظيف مفهوم المسافة النفسية (psychological distance)، تم تفسير هذه النتائج على أنها تشير إلى أن أشكال الحكومة الإلكترونية التي تؤدي إلى نقل معلومات أقل تفصيلاً (وسائل التواصل الاجتماعي) قد تكون أكثر فعالية في تحسين العلاقات بين المواطنين وحكومتهم من أشكال الحكومة الإلكترونية، الأكثر استخدامًا لنقل المعلومات التفصيلية (مواقع الحكومة الإلكترونية)⁽⁷⁾.

وخلال فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي، برز أيضًا في الدراسات السابقة المتغير الإعلامي كأحد المتغيرات المهمة، حيث هدفت دراسة (Basch et al., 2020) إلى فحص محتوى المقاطع الإخبارية التي تغطي جائحة كوفيد-19 والمنشورة على شبكة الإنترنت، حيث إن الأفراد قد يتخذون قرارات صحية بناء على تغطية وسائل الإعلام، وبالنظر إلى أن مثل هذه القرارات لها عواقب واسعة في حالة الأمراض شديدة الخطورة، فمن الضروري أن يكون ممارسو الصحة العامة على دراية بتغطية وسائل الإعلام الجماهيرية للتهديدات الصحية الناشئة مثل مرض كوفيد-19، وباستخدام (Google Videos) تم أرشفة جميع مقاطع الفيديو من يناير حتى فبراير 2020 بغية تحليلها، وبعد تطبيق معايير الاستبعاد، بلغ حجم عينة تحليل المضمون (401)، وتم تطبيق فئات تحليل المحتوى المشتقة من مصادر موثوقة لتقييم محتوى مقاطع الأخبار الإذاعية المتعلقة بمرض كوفيد-19 على (Google Videos)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر الموضوعات شيوعًا في جميع مقاطع الفيديو هو معدل الوفيات (42.6%)، والعديد من المخاوف الضمنية المحيطة بتفشي مرض كوفيد-19 بنسبة (37.4%)، كما توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المهمة للغاية حول الوقاية من انتشار المرض لم تلق رواجًا واهتمامًا كبيرًا في التغطية الإعلامية، وبشكل عام فإلى جانب الزيادة في المشاعر السلبية، فقدت غالبية مقاطع الفيديو فرصة لإعادة صياغة الرسائل لتشجيع وتعزيز استراتيجيات المواجهة وسلوكيات الحفاظ على الصحة، وهو ما يستوجب أن تتجنب مقاطع الفيديو المستقبلية المساهمة في بث المشاعر السلبية⁽⁸⁾.

وتناولت دراسة (Arafat et al., 2020) تقييم طبيعة ومدى تأثير الشراء بدافع الذعر كما بثته وسائل الإعلام، وقد أجريت هذه الدراسة من خلال جمع المعلومات من تقارير

وسائل الإعلام الإنجليزية والمذاعة حتى ٢٢ مايو ٢٠٢٠، وقد تم تطوير نموذج لجمع البيانات، وذلك من خلال استخدام الكلمات الرئيسية "شراء الذعر"، واستبعدت منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تناقش الشراء بدافع الذعر، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غالبية التقارير الإعلامية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٤٠.٧٪)، وحوالي (٤٦٪) من التقارير سلطت الضوء على عنصر الخوف، وقدمت حوالي (٨٢٪) من التقارير أسباب الشراء بدافع الذعر، في حين عالجت (٨٠٪) التأثيرات المترتبة على ذلك، وسلطت حوالي (٢٥.٧٪) من التقارير الضوء على الشائعات المتداولة عن الشراء بدافع الذعر و (٩.٣٪) من التقارير ألقى باللوم على الحكومة^(٩).

وحاولت دراسة (خليفة، 2020) تقصي الدور الذي قامت به التغطية الإعلامية لجائحة كورونا (كوفيد-١٩) في تشكيل الأنساق المعرفية والوجدانية للرأي العام البحريني، نحو أداء المؤسسات الصحية بالمملكة في مواجهتها لآثار الجائحة والحد من خطورة انتشارها، واعتمدت الدراسة على فروض نظرية التهيئة المعرفية، واستخدمت استمارة الاستقصاء كأداة لجمع بيانات الدراسة، طبقت على عينة حصصية قوامها (٥٨٨) من الرأي العام البحريني، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها: أن نسبة التقييمات الإيجابية لأداء المؤسسات الصحية في التعامل مع جائحة كورونا بمملكة البحرين بلغت (٦٩.٣٪)، وأن الرأي العام البحريني يحرص على متابعة الجائحة في مختلف وسائل الإعلام وأداء المؤسسات الصحية بالمملكة بنسبة بلغت (٦٨.٧٪)، وجاءت مواقع التواصل الاجتماعي في مقدمة هذه الوسائل بنسبة بلغت (٨٨.٧٪)، وجاء في المرتبة الثانية التليفزيون بنسبة بلغت (٨١٪)، فيما جاء في المرتبة الأخيرة الصحافة المطبوعة بنسبة بلغت (٥٤.٣٪)^(١٠).

وتناولت دراسة (خليفة، ٢٠١٨) اتجاهات الرأي العام المصري نحو أداء المؤسسات السياسية والتشريعية خلال أزمة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية والمعروفة إعلامياً باسم "أزمة هوية جزيرتي تيران وصنافير"، وطُبقت الدراسة الميدانية على عينة حصصية قوامها ٤٠٠ مبحوث من مختلف فئات الرأي العام المصري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية دالة احصائياً بين كثافة التعرض للخطاب الإعلامي ومستوى وعي الرأي العام بها واتجاهاته نحو أداء المؤسسات السياسية والتشريعية بشأن إدارة الأزمة^(١١).

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أن هناك العديد من أوجه الاستفادة منها سواء في تحديد ماهية المشكلة البحثية بدقة، أو تحديد الإجراءات المنهجية المناسبة

وأدوات جمع البيانات، إضافة إلى أن هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة تأتي متفردة في تطبيقها لطريقة تحليل لم يتم استخدامها من قبل في دراسة أزمة هوية جزيرتي تيران وصنافير، متمثلة في طريقة "نورمان فيركلوف" لتحليل الخطاب، حيث يتكون الخطاب من ثلاثة عناصر، هي: النص، والتفاعل، والسياق الاجتماعي، وبذلك فهي تتعامل مع الخطاب الإعلامي بمستويات مختلفة.

المشكلة البحثية:

لقد مكن عصر ما بعد الحداثة، في ظل انتشار التكنولوجيات الجديدة من تعدد الوسائط وانتشار استخدامها، وعليه إتاحة فرص عديدة لتقديم الرأي والرأي المخالف، فأسهم الخطاب التفاعلي بالصحف الإلكترونية في تداول معلومات لمستخدمي المواقع من مصادر مختلفة، فكان ذلك وراء تسريع تدافع الأحداث في المنطقة العربية وظهور تعددية واسعة للخطاب والمنهج، وتراجعت حدود الممنوعات بشكل غير مسبوق⁽¹²⁾.

وتتميز الصحف الإلكترونية المصرية كغيرها بالتفاعلية، وإمكانية التواصل بين الأفراد، وتشكيل مجموعات مشتركة الرأي بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية؛ مما يساعد على تكوين رأي عام افتراضي قد يتحول إلى رأي عام شعبي، ولعل أهم ما يميز الصحف الإلكترونية المصرية وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا (ويب²) عدم وجود نخبة تتحكم فيها؛ بل يمكن لأي فرد بالمجتمع استخدامها والاستفادة منها طالما أنه يجيد التعامل مع أدواتها⁽¹³⁾.

وخلال أزمة جزيرتي تيران وصنافير، قدمت وسائل الإعلام المصرية بتكاملها واندماجها دورًا حيويًا ومؤثرًا عبر طرح خطاب إعلامي تفاعلي يعالج الأبعاد المختلفة للأزمة ومواقفها وتطورات أحداثها الزمنية والموقفية وقضاياها الخلافية، كما شجعت وسائل الإعلام التفاعلية (Interactive Media) الجمهور (Audience) والمستخدمين (Users) على تقديم آرائهم حول الأزمة، وهو ما أسهم في إنتاج المحتوى من قبل المستخدمين (UGC)، مما جعل المعلومات المقدمة عبر الخطاب الإعلامي أكثر تعقيدًا، ووفر المحتوى المقدم معرفة مثمرة من خلال الذكاء الجمعي⁽¹⁴⁾.

وفي ضوء الطرح السابق، يمكن تحديد المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي الآتي: ما آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة أزمة تيران وصنافير؟

1- التحليل النقدي للخطاب الإعلامي:

يختلف تحليل الخطاب (Discourse Analysis) عن تحليل المضمون في أن الأخير (Content Analysis) يركّز على التصنيف الكمي للمحتوى الظاهر، أما تحليل الخطاب فيركز على استخراج المعاني والدلالات الكامنة، والنفاذ إلى ما وراء المحتوى الظاهر، والاستفادة من هذا المحتوى (الظاهر) وتفسيراته في بلورة المعاني الكامنة ودلالاتها، وبلورة تفسيرات واضحة وتأكيد استنتاجات معينة، أي أن تحليل الخطاب ليس مجرد تحليل كيمي للنصوص واستخدام اللغة، وإنما يشمل أيضاً وسائل التعبير الأخرى المستخدمة، وتفسيرها في إطار معطيات واقع مجتمعي بخصائصه وظروفه⁽¹⁵⁾؛ فتحليل الخطاب لا يقف عند مجرد استخدام الألفاظ والكلمات؛ بل يتعدى إلى تحليل السياق الذي أنتجت فيه⁽¹⁶⁾.

ويستند تحليل الخطاب إلى كون الخطاب الإعلامي رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة، أو تغييرها، أو تغيير وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات إعلامية تستند في أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية؛ فتحليل الخطاب يمثل صراعات أيديولوجية مختلفة، كما أنه يعبر عن فكر متدرج بواسطة قضايا مترابطة، ويعرّفه "إميل بنفسييت" بأنه كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب وتفترض نية التأثير على المتلقي، مع الأخذ في الاعتبار مجمل الظروف والملابسات⁽¹⁷⁾.

وفي ضوء ذلك ينتقل تحليل الخطاب من مجرد الوصف الظاهري لمحتوى النص إلى مستوى أعلى من الربط والتحليل لدلالات النص في علاقته بنصوص أخرى⁽¹⁸⁾، وحدد "بنفسييت" الخطاب باعتباره "الملفوظ منظوراً إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل"، وبمعنى آخر هو "كل تلفظ يفرض مُتكلِّماً ومُستمعاً، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"⁽¹⁹⁾.

وتندرج تحت أسلوب تحليل الخطاب مجموعة من المداخل التي تشكل أدوات بحثية ومنهجية تتيح إمكانية الوصف والتفسير واستخلاص المؤشرات والدلالات المختلفة للمادة التي يتم تحليلها، بما يمكن الباحث من النفاذ إلى عمق الخطاب والإحاطة الشاملة بالبنية الفكرية والأيدولوجية والموضوعات الواردة فيه⁽²⁰⁾.

على اعتبار أن الخطاب الإعلامي- بالأساس- رسالة إقناعية تستهدف متلق محدد لإقناعه بأطروحات معينة، أو تنفيذ أطروحات أخرى منافسة في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند لأطر مرجعية متميزة تتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية، وفي ذلك الإطار تمثل وسائل الإعلام ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي، وساحة التنافس السياسي عبر ما تقدمه من أطروحات ورؤى متباينة، وبهذا فإن دراسة الخطاب تفترض وجود منتج محدد له وجهة نظر أو رأي يقدمه بشأن مسألة جدلية خلافية، ويتوجه إلى جمهور تتنازع بشأن إقناعه- بصحة مواقفها- عدة رؤى متعارضة في واقع سياسي واجتماعي وثقافي محدد يؤثر في بنية هذا الخطاب ومضمونه⁽²¹⁾.

ويعتبر "ميشيل فوكو" (1926م- 1984م) الخطاب موضوعًا للربحية والسلطة، ف"أشكال المنع الذي تلحقه تكشف باكراً وبسرعة ارتباطه بالربحية وبالسلطة، وما المستغرب في ذلك ما دام الخطاب ليس فقط هو ما يُظهر أو يُخفي الرغبة، لكنه أيضاً هو موضوع الرغبة، وما دام الخطاب ليس فقط هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها"⁽²²⁾.

ويرى الباحث أن الخطاب عبارة عن ممارسة لغوية- قد تكون مقروءة أو منطوقة أو رمزية- تعالج واقعاً محدداً من وجهة نظر محددة لمنتجها- قد يكون منتج الخطاب شخص أو مؤسسة- بغية إحداث تأثير محدد لدى الجمهور المستهدف من الخطاب- قد يكون هذا التأثير معرفياً أو وجدانياً أو سلوكياً أو يجمع بين أكثر من هدف- يضمن الموالاتة- في حالة عرض لدلائل وقرائن تثبت صحة توجه منتج الخطاب- أو المناهضة- في حالة تنفيذ ودحض الخطاب للتوجهات المناوئة.

ويعد التحليل النقدي للخطاب إحدى الأدوات التي تدرس العناصر الاجتماعية التي تؤدي دوراً أساسياً في تحديد معنى ونوايا الأفراد عند استخدامهم للغة، وهو ما يعني أن العناصر الاجتماعية المختلفة أصبحت جزءاً من إنتاج، وإعادة إنتاج، وتفسير وتحليل الخطاب⁽²³⁾.

ويتضمن التحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis) دراسة العلاقة بين اللغة والقوة، وذلك ضمن الوصف والتفسير للأساليب التي يستخدمها القائم بإنتاج الخطاب بطريقة تبدو طبيعية وتلقائية (بحيث لا تكشف عن أنه يهدف إلى التأثير في سلوك المستهدفين نحو وجهة محددة)، في الوقت الذي يكون الخطاب في حقيقته يعبر عن مصالح قوى معينة ويستهدف التأثير في سلوك الجماهير والقوى الأخرى بما يتفق

مع هذه المصالح، ومن ثم فإن التحليل النقدي للخطاب يمكننا من معرفة ثلاثة جوانب أساسية: الآليات التي من خلالها تتمكن الجماعات الفعالة - ذات القوة والنفوذ - من التحكم في الخطاب الذي توجهه إلي الجماهير، وتحديد موقع الجماعات من حيث القوة والضعف، والنتائج المترتبة على ذلك⁽²⁴⁾.

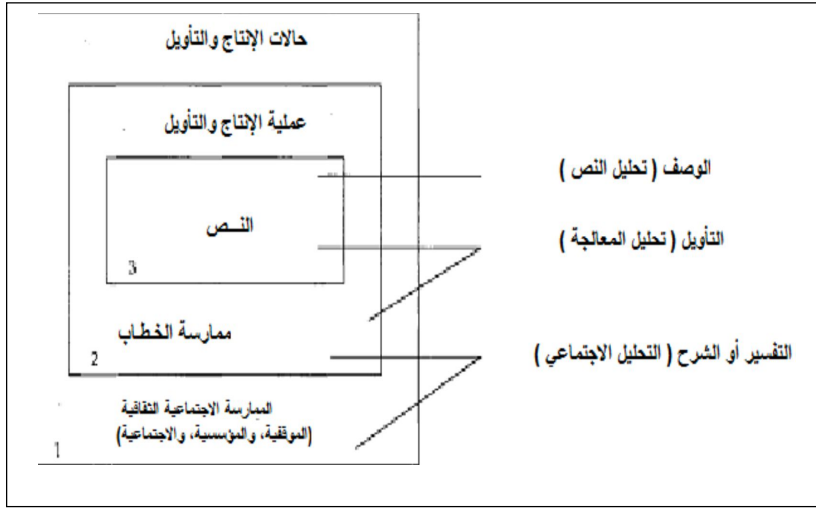
وفقًا لـ "نورمان فيركلوف" فإن التحليل النقدي للخطاب الإعلامي ينطوي بدوره على بعدين جوهريين؛ يتعلق البعد الأول باختيار الأحداث البارزة أو القضايا المعينة، فضلًا عن المضامين الإعلامية المرتبطة بها ارتباطًا مباشرًا، أو ضمنيًا، في حين يتعلق البعد الثاني برصد مستويات توظيف الخطاب الإعلامي في خدمة الأغراض السياسية والاجتماعية والأيدولوجية والثقافية للقوى المؤثرة السائدة في المجتمع، ممثلة في الحكومة والنخب السياسية وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن الرأي العام⁽²⁵⁾، وبذلك فإن تحليل الخطاب يهتم برصد السياق الاتصالي للنص وما يرتبط به من موضوعات، وبذلك فهو يحلل المجال الزمني والمكاني والأهداف الاجتماعية لمنتج الخطاب⁽²⁶⁾.

ويستخدم تحليل الخطاب النقدي في نقد اللغة التي يقدم بها الخطاب، وقد يكون التحليل النقدي من منظور الفكر أو المعالجة للموضوعات والأفكار؛ فالباحث يمكنه استخدام التحليل النقدي للخطاب للكشف عن جوانب القوة والضعف في لغة التعبير، أو لرصد مظاهر الاختلال في تناول الموضوعات ودلالة ذلك، كما يمكن نقد الخطاب من حيث الكلمات والمسميات والأفكار والترتيب وأساليب البرهنة، ويكون النقد وفق معايير مقنعة، مع ربط ذلك كله بالسياق المناسب للتفسير (كالسياق اللغوي أو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي)، ويأتي التحليل النقدي للخطاب ليكشف الحقيقة ويبرهن عليها من خلال توضيح القوى المهيمنة وأساليبها وأهدافها وكيفية التعبير عن مصالحها⁽²⁷⁾.

ويشير "تاين فان ديك" عام (2003م) إلى أن نموذج التحليل النقدي للخطاب الإعلامي ينطلق من قاعدة فكرية مفادها أن النظام الاتصالي في جانبه التطبيقي القائم على الاستخدامات اللغوية، وتوظيف أنماط الخطاب المتنوعة، يمثل بدوره نظامًا فرعيًا ضمن النظام المجتمعي العام؛ ويتفاعل هذا النظام الاتصالي الفرعي مع نظام آخر أكثر عمومية يتمثل بدوره في الأطراف، والقوى التي تمتلك القدرة على إنتاج الخطاب، وطرحه، وتوظيف المفردات اللغوية، والبلاغية في هذا الخطاب لتحقيق أهدافها، ومراميها⁽²⁸⁾، ويرى "فان دايك" (Van Dijk) أن الخطاب وسيلة لدراسة كيفية إنتاج السلطة ومقاومتها عبر النص والكلام⁽²⁹⁾.

ويرى الباحث أن الخطاب باعتباره ممارسة لغوية- قد تكون مقروءة أو منطوقة أو رمزية- تعالج واقعًا محددًا من وجهة نظر محددة لمنتجها- قد يكون منتج الخطاب شخصًا أو مؤسسة- بغية إحداث تأثير محدد لدى الجمهور المستهدف من الخطاب- قد يكون هذا التأثير معرفيًا أو وجدانيًا أو سلوكيًا أو يجمع بين أكثر من هدف- يضمن الموالة- في حالة عرض لدلائل وقرائن تثبت صحة توجه منتج الخطاب- أو المناهضة- في حالة تنفيذ ودحض الخطاب للتوجهات المناوئة.

وقدم "نورمان فيركلوف" نموذجًا لتحليل الخطاب مشتملاً على النص، والتفاعل، والسياق للتعامل مع النص بمستويات مختلفة، وبيان المميزات التركيبية للنص التي يفترض أن تتضمن أيديولوجيات منتج الخطاب وقيمه، على اعتبار أن اللغة جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية التي يمكن تمييزها من خلال الأحداث الاجتماعية (النص)، والممارسة الاجتماعية (ترتيب الخطاب)، والتركيب الاجتماعي⁽³⁰⁾.

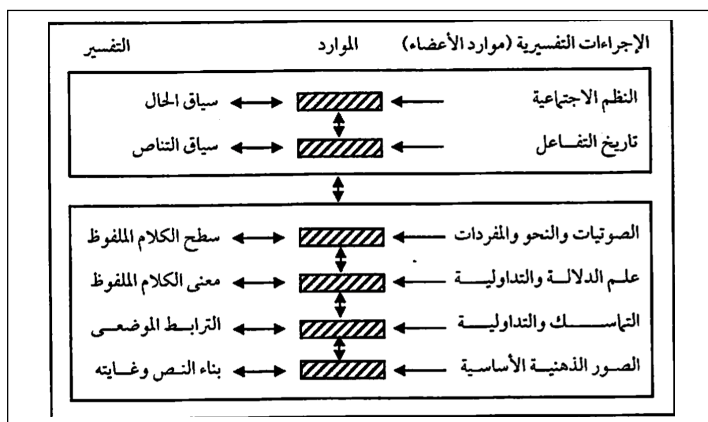


شكل رقم (1) أبعاد تحليل الخطاب عند فيركلوف⁽³¹⁾

ومن المحددات الرئيسية لمفهوم الخطاب وجود قضية محددة يتم التعبير عنها باستخدام اللغة عبر ترابعية بنائية محددة للجمل والفقرات، أي بناء لغوي استدلائي، بمعنى وجود تسلسل منطقي في النص يتم الانتقال فيه من قضية أساسية إلى قضايا فرعية ترتبط بها في وحدة شاملة، وقد يتم استخدام البرهنة لإثبات صحة تلك القضايا، ويكون الشكل الأساسي هنا وجود مقولة رئيسية (طرح) يتم تدعيمه وتأكيد صحته عبر عدة مقولات فرعية ترمي إلى إقناع المتلقي بصحة الطرح⁽³²⁾.

فمنتج الخطاب قد يستخدم واقعات تاريخية أو دينية أو أحياناً شعرية، أو مواقف سياسية، أو نصوصاً قانونية، ويكون على الباحث رصد الحجج والأدلة الخاصة بكل أطروحة من الأطروحات الواردة في الخطاب، ومن الطبيعي أن تتأرجح هذه الحجج والأدلة في قوتها ومنطقيتها في الإثبات أو النفي، وكذلك في مدر ملاءمتها للسياق، ويكون على الباحث المدقق أن يكشف عن مدى صواب تلك الحجج والبراهين⁽³³⁾.

إن النص والتفاعل والسياق الاجتماعي هي عناصر الخطاب الثلاثة، ويمر التحليل النقدي للخطاب بثلاث مراحل، هي: وصف النص، وتفسير العلاقة بين النص والتفاعل، وشرح العلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي⁽³⁴⁾.



شكل رقم (2) تفسير العلاقة بين النص والتفاعل⁽³⁵⁾

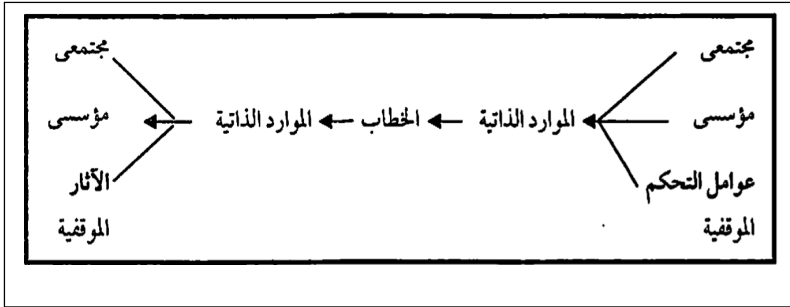
ويولي تحليل الخطاب أهمية فائقة للمعاني الضمنية، وبذلك فإن رصد المعنى الكامن وتحليله يتطلب ثقافة واسعة عن ظروف الخطاب، ومعرفة عميقة ومنهجية عن موضوع الخطاب؛ فالتساؤل حول ماذا يعني أن هذا الخطاب قد جاء على لسان هذا الشخص بالذات؟، ألم يكن من المتوقع أو من المفترض أن يقول به شخص آخر؟، لماذا جاء الخطاب في هذا التوقيت؟، هل هناك علاقة بين فكرة معينة في الخطاب وعوامل أو ظروف خارجية؟ ما هي هذه العوامل؟، وما هي هذه العلاقة بالضبط؟، لماذا استخدم الخطاب مصطلحات معينة، أو مسميات معينة ولم يستخدم أخرى؟.

فالاهتمام برصد وتحليل المعنى الكامن يقوم على فرضية خلاصتها أن تشكيل مدركات الجمهور المستهدف لا تتم فقط من خلال المعلومات الظاهرة في الخطاب، وإنما أيضاً قد يتم من خلال الأطروحات والمقولات الكامنة والعلاقات الضمنية التي يعكسها الخطاب، وبذلك فإن رصد المعاني الضمنية يمكن من معرفة الأجندة الحقيقية لمنتجي

الخطاب⁽³⁶⁾؛ فالتحليل النقدي للخطاب عن (جي) هو جعل الخطابات المضمنة في داخل النصوص صريحة واضحة؛ وإلا ستظل ضمنية غير مفهومة مما يزيد من قوتها⁽³⁷⁾.

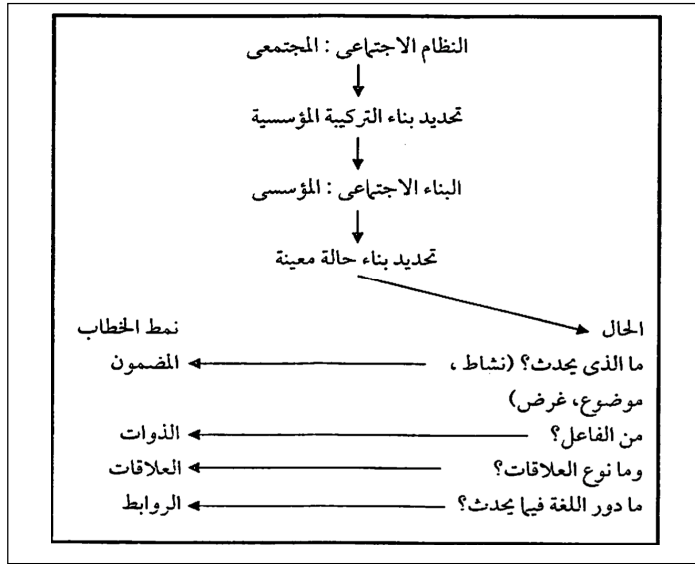
كما يعنى التحليل النقدي للخطاب برصد وتفسير الأطروحات التي لم يتضمنها الخطاب وكان يجب أن يتضمنها، فكثيراً ما يهتم تحليل الخطاب بالرصد المتزامن/ المقارن لثلاثة مستويات من المقولات: المستوى الأول هو المقولات التي وردت صراحة في النص، أما المستوى الثاني فهو المقولات التي وردت في الخطاب بصورة ضمنية، بينما يمثل المستوى الثالث في المقولات التي لم ترد في النص وكان من المفترض أن تكون موجودة⁽³⁸⁾.

فالنصوص لا تصرح عادة بالأيديولوجيات، ولكنها تقدم للمفسر مفاتيح معينة تجعله يستعين بها في تفسيره للنصوص فيعيد إنتاج هذه الأيديولوجيات في غمار ذلك⁽³⁹⁾، وفي حقيقة الأمر أن هذه وجهة تحليلية مهمة، لأن الأطروحات التي لم ترد في الخطاب يمكن أن تغير معناه تماماً، وهناك بالفعل كثير من الأشياء التي يعتمد بعض منتجي الخطاب عدم ذكرها، بل إنه من بين الأساليب الدعائية المعروفة أسلوب التجاهل المتعمد.



شكل رقم (3) مرحلة الشرح في تحليل الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية⁽⁴⁰⁾

ومن خلال تحليل الناقص أو غير المتضمن يمكن بلورة رؤية نقدية سليمة للخطاب؛ فالتساؤل حول لماذا تجاهل الخطاب هذه الموضوعات أو أغفلها؟، لماذا اهتم بموضوعات معينة وركز عليها؟، ما تأثير ذلك على معنى الخطاب؟، ما هي دلالة كل ذلك لأهداف ومصالح منتج الخطاب؟، ومن خلال تقديم إجابات على تلك التساؤلات تجعل من تحليل الخطاب وسيلة مهمة لفهم حقيقة الواقع الاجتماعي باعتبار هذا الواقع تشكله قوى متفاعلة/ متصارعة، وفي سياق هذا الصراع فإن القوى المتصارعة تنتج الخطاب الذي يتفق مع مصالحها⁽⁴¹⁾.



شكل رقم (4) سياق الحال ونمط الخطاب⁽⁴²⁾

2- المسارات الكبرى لأحداث أزمة جزيرتي تيران وصنافير

انطلاقاً من عمليات تقصي الوقائع والأحداث المتعلقة بأزمة جزيرتي تيران وصنافير؛ ورغبةً في رصد ووصف وتفسير الظواهر والأحداث التي مرت بها الأزمة؛ وذلك لتحقيق الفهم الكامل لها ولأحداثها ومراحل تطوراتها الموقفية والزمنية حتى يمكن أن نصل إلى تفسيرات موضوعية مُنصفة تعبر عما حدث بشأن الأزمة، وتعرض بتوازن جميع الحقائق والآراء التي برزت بشأن الأزمة دون انتقاء واستدعاء لحقائق وآراء بعينها لإبرازها والتأكيد عليها، أو استبعاد حقائق أخرى والتشكيك في صحتها ودقتها؛ إنما الوصول إلى تفسيرات تنبئ عن الأزمة بدقة وحيادية دون التحيز بالتأييد أو المعارضة لتوجه دون آخر.

ولذلك، ورغبة من الباحث في الحصول على رؤية شاملة وتقصٍ دقيقٍ لمختلف جوانب أزمة جزيرتي تيران وصنافير، ومراحل تطوراتها- الزمنية والموقفية- وقضاياها الخلافية، ورغبةً في رصد وتحديد أدق التفاصيل التي قد تشكل في مجموعها بعداً إضافياً يخدم ويعلي من قيمة وثراء الدراسة، قسّم الباحث أحداث وتطورات الأزمة إلى ثلاثة مسارات كبرى تعبر عن المراحل الرئيسية التي شهدتها مختلف مراحل تطور الأزمة؛ علمًا بأنه

تخلل كل مرحلة من هذه المراحل فترات صعود وهبوط وإزاحة لبعض المقولات وإحلال أخرى بدلاً عنها، وذلك على النحو الآتي:

المسار الأول: مرحلة ميلاد الأزمة:

يشكل المسار الأول للأزمة مهد ميلادها ومؤشرات إرهاصاتها الأولى، ويعبر عن مراحل أحداثها الأولية، التي يورخ الباحث لها بتاريخ (8 أبريل عام 2016م)، مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في (8 أبريل عام 2016م)، أثناء زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لمصر، التي بموجبها أعادت/ تنازلت مصر عن جزيرتي تيران وصنافير إلى المملكة العربية السعودية. وشهدت تلك المرحلة عديدًا من الأحداث والفعاليات، شكّلت في مجملها بداية التعريف بالأزمة وأبعادها وأسبابها وأطرافها، من خلال تعبيرات ومواقف مختلف القوى السياسية والاجتماعية، سواء من جانب القوى المؤيدة للتوجه والموقف الحكومي أو التوجهات المناوئة له، ومثلت الأحداث الآتية أهم الأحداث في تلك المرحلة:

-بيان الحكومة المصرية يوم السبت (9 أبريل 2016م)، الذي أكدت فيه أن جزيرتي تيران وصنافير الموجودتين في البحر الأحمر تقعان داخل المياه الإقليمية السعودية، وقالت الحكومة: إن العاهل السعودي الراحل، الملك عبدالعزيز آل سعود، كان قد طلب من مصر في يناير (1950م) أن تتولى توفير الحماية للجزيرتين، وهو ما استجابت له ووفرت الحماية للجزر منذ ذلك التاريخ، معتبرة أن التوقيع على اتفاق تعيين الحدود البحرية بين البلدين "إنجازًا مهمًا من شأنه أن يُمكن الدولتين من الاستفادة من المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما بما توفره من ثروات وموارد تعود بالمنفعة الاقتصادية عليهما".

-عقب إعلان الحكومة المصرية عن حق المملكة العربية السعودية في السيادة والملكية التاريخية للجزيرتين، سادت حالة من الجدل والنقاش داخل الأوساط الثقافية والإعلامية المصرية، وانقسم الرأي العام المصري إلى قسمين: أحدهما موالٍ للتوجه الرسمي للحكومة المصرية المفضي بسعودية الجزيرتين، وقسم آخر مناوئٍ للتوجه الرسمي للحكومة المصرية، ويعدّ ذلك تنازلاً وبيعاً لأراضٍ مصرية خالصة مقابل مجموعة من الاستثمارات السعودية، واستدل كل طرف من الأطراف على موقفه بعرض مجموعة من الخرائط والوثائق والاتفاقيات التي تمنطق وتبرهن على صحة تصوراتهِ وتوجهاتهِ بشأن الأزمة.

-وشهدت حالة الحراك المجتمعي هذه، حالة حراك قانوني تجسدت في تقدم بعض المحامين المصريين، منهم: خالد علي، وعلي أيوب، ومالك عدلي، وغيرهم، بطعن أمام مجلس الدولة في (10 أبريل 2016م) - الطعن رقم (43866) - على قرار توقيع الاتفاقية والنتائج المترتبة عليه، استنادًا إلى مواد الدستور المصري التي من أبرزها مادة رقم (151)، وتنص على أن: "يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور، ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة، وفي جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة".

-وخلال حالة الحراك التي شهدتها الأزمة، تم تقديم طلب إحاطة إلى رئيس مجلس الوزراء المصري - آنذاك - المهندس شريف إسماعيل من قبل عضو البرلمان المصري النائب هيثم أبو العز الحريري، وذلك بغية تقديم كافة الوثائق والدلائل التاريخية التي يمتلكها مجلس الوزراء ودفعته للإعلان عن تبعية الجزيرتين للمملكة العربية السعودية.

-ووسط حالة الجدل والانقسام التي شهدها المجتمع المصري، عقد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لقاء مع مجموعة مختارة من الشخصيات العامة والإعلاميين أطلق عليهم "ممثلي فئات وطوائف المجتمع المصري" في (13 أبريل 2016م) لتوضيح أبعاد الموقف الرسمي بشأن الجزيرتين ومسبباته، ولم تحمل مقولات الرئيس شيئًا جديدًا بخصوص هوية الجزيرتين؛ بل جاءت لتؤكد ما طرحه رئيس مجلس الوزراء في بيانه، ومن تلك المقولات: "مصر لم تفرط في ذرة رمل من أرضها؛ بل أعادت الحق لأصحابه"، "مصر في تعيين الحدود لم تخرج عن القرار الجمهوري الصادر في عام (1990م)"، "ردود الفعل لم تؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين"، "والله سألت كل الناس بخصوص الجزيرتين وأكدوا لي أنهما سعوديتان"، "نحن لا نبيع أرضنا لأحد، ولا نأخذ أرض أحد"، "أنا بحب الحق وبدي الحق لأصحابه"، "أطالب كل المصريين بغلق هذا الموضوع وعدم الحديث فيه مرة أخرى لأنكم تأذوا أنفسكم وتؤذوا بلدكم لما تتكلموا".

المسار الثاني: مرحلة ذروة أحداث الأزمة:

شكل لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الشخصيات العامة مهد مرحلة جديدة من مراحل تطور أزمة الجزيرتين؛ حيث لم تغير أطروحات الرئيس ومقولاته مسار أحداث

الأزمة؛ بل أسهمت في احتدام الصراع بين الرؤى الرسمية وغير الرسمية، أفضى إلى دعوة عدد من الحركات الاحتجاجية- أبرزها حركة السادس من أبريل، والاشتراكيين الثوريين- وغيرها من القوى السياسية والاجتماعية المناوئة للاتفاقية إلى التظاهر والاحتجاج رفضًا للاتفاقية والتنازل عن الأراضي المصرية تحت شعار "الأرض هي العرض".

ولذلك استقر لدى الباحث أن تكون الفترة من (15 أبريل 2016م) حتى (20 يونيو 2016م) هي فترة ذروة الأحداث المتعلقة بالأزمة وقضاياها الخلافية؛ حيث بدأت الأزمة تتصاعد بشكل تصادمي من خلال تصعيدات وتهديدات صادرة عن القوى الفاعلة المناوئة للاتفاقية، وتجسّد ذلك التصعيد في دعوات الاحتجاج والتظاهر على توقيع الاتفاقية والتنازل/ إعادة الجزيرتين لصالح المملكة العربية السعودية.

وبدأت تلك المرحلة بعدد من الأحداث والفعاليات التصادمية مع أول مظاهرة بتاريخ (15 أبريل 2016م) للاحتجاج والاعتراض على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، متخذة من "الأرض هي العرض" شعارًا لها، أعقبها عدة مظاهرات ووقفات احتجاجية دعت إليها ونظمتها مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فضلًا عن تعبير الشخصيات العامة والأحزاب السياسية وقياداتها عن موقفها بوضوح لا لبس فيه أثناء تلك الفترة، وحدد الباحث نهاية تلك المرحلة بصدور حكم المحكمة الإدارية "القضاء الإداري" بتاريخ (21 يونيو 2016م) ببطلان توقيع الاتفاقية، ومصرية جزيرتي تيران وصنافير، ومثلت الأحداث الآتية جوهر تلك المرحلة وأهم أحداثها:

- في (15 أبريل 2016م)، آلاف المتظاهرين والمحتجين المصريين يحتشدون في مختلف المحافظات المصرية رفضًا لاتفاقية ترسيم الحدود والتنازل عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير تحت شعارات: "جمعة الأرض"، و"الأرض هي العرض"، و"تيران وصنافير مصرية"، و"عيش حرية تيران وصنافير مصرية".

وحاصرت قوات الأمن المتظاهرين وفرقتهم بالقوة بعد أن أُلقت القبض على مئات منهم؛ إلا أن ذلك لم يمنعهم من الدعوة إلى التظاهر مرة أخرى يوم (25 أبريل 2016م) بالتزامن من احتفالات يوم تحرير سيناء لرفض التنازل عن الأرض المصرية، والتأكيد على تمسكهم بالسيادة المصرية على الجزيرتين.

- وخلال الفترة التي أعقبت تظاهرات "جمعة الأرض" بدأت الحركات الاحتجاجية في تعبئة الرأي العام وحشد الشعب المصري للتظاهر يوم (25 أبريل 2016م) رفضًا

للاتفاقية وبيع الجزيرتين، ووزعت منشورات تدعوهم للنزول في كل الشوارع بجميع المحافظات، كما حددت مجموعة بأمكان التجمعات؛ إلا أن قوات الشرطة والأمن الوطني تمكنوا من ملاحقة النشطاء ودعاة التظاهر والقبض عليهم قبل اليوم المحدد للتظاهر، كما أنها سيطرت على كل الأماكن المحددة للتظاهر وأغلقتها تمامًا قبل يوم (25 أبريل 2016م)، وما إن جاء يوم (25 أبريل 2016م) حتى تم تفريق المظاهرات بالقوة والقبض على العشرات من المتظاهرين.

-أسندت النيابة العامة للمتظاهرين والمحتجين على التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية تهمة "التحريض على استخدام القوة لقلب نظام الحكم"، و"التحريض على مهاجمة أقسام الشرطة"، و"استخدام العنف والتهديد لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن عمل من اختصاصه ومهامه الموكلة إليه طبقًا للدستور"، و"الانضمام إلى جماعة إرهابية الغرض منها الدعوة لتعطيل القوانين ومنع السلطات من ممارسة أعمالها والإضرار بالسلام الاجتماعي، والتحريض على التظاهر".

-وفي (يونيو 2016م)، أصدر القضاء المصري أحكامًا ضد "متظاهري جمعة الأرض المطالبين بعدم التنازل عن مصرية جزيرتي تيران وصنافير" بالسجن (5) سنوات لـ(79) متظاهرًا- تظاهرات الدقي، وغرامة (100) ألف جنيه لكل منهم، ومعاينة (22) متظاهرًا آخرين- تظاهرات العجوزة- بالسجن (5) سنوات، كما صدر أيضًا حكمًا بحبس (51) متظاهرًا عامين مع الشغل.

-وفي (مايو 2016م)، تم عقد أولى جلسات نظر الطعن على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، المعروفة إعلاميًا باسم "اتفاقية تيران وصنافير" المقدم من المحامين خالد على وطارق العوضي؛ إلا أن محكمة القضاء الإداري قررت التأجيل.

المسار الثالث: مرحلة انحذار الأزمة:

مع صدور حكم المحكمة الإدارية "القضاء الإداري" بتاريخ (21 يونيو 2016م) بدأت الأزمة تأخذ منحى جديدًا بعيدًا عن الخطاب التصادمي التهديدي؛ حيث بدأت معظم الأطراف تؤكد احترامها لأحكام القضاء واللجوء إليه لحسم ملف الأزمة، وأعقب ذلك الحكم عدة أحكام قضائية أخرى، حتى قضت "المحكمة الإدارية العليا" بحكم باتٍ ونهائي غير قابل للطعن عليه بتاريخ (16 يناير 2017م) ببطلان توقيع الاتفاقية ومصرية جزيرتي تيران وصنافير، ثم حكم محكمة الأمور المستعجلة بسعودية الجزيرتين بتاريخ (2 أبريل 2017م) وصولًا إلى عرض الاتفاقية على البرلمان المصري وإقرارها بتاريخ (14

يونيو 2017م) وتنتهي هذه المرحلة مع تصديق رئيس الجمهورية عبدالفتاح السيسي على إقرار البرلمان للاتفاقية بتاريخ (24 يونيو 2017م) لتصبح الاتفاقية سارية وبشكل رسمي؛ وبذلك شكّلت تلك الفترة مرحلة خمول وانحدار الأزمة وقلة تداولها في وسائل الإعلام، ومثلت الأحداث الآتية أهم الأحداث في تلك المرحلة:

- في (21 يونيو 2016م) أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا ببطلان الاتفاقية، واستمرار السيادة المصرية على جزيرتي تيران وصنافير.

- وفي (21 يونيو 2016م)، طغنت الحكومة المصرية على حكم القضاء الإداري بمصرية جزيرتي تيران وصنافير، وذلك على الحكم الصادر من "محكمة القضاء الإداري" ببطلان الاتفاقية بعد صدوره مباشرة، وفي اليوم نفسه، وتم نظر القضية أمام المحكمة الإدارية العليا.

- وفي (15 أغسطس 2016م)، أقامت هيئة قضايا الدولة- محامي الحكومة المصرية- دعوى منازعة تنفيذ أمام المحكمة الدستورية العليا حول بطلان الاتفاقية.

- وفي (22 سبتمبر 2016م)، حكم القضاء المصري على (5) أشخاص من مؤيدي مصرية جزيرتي تيران وصنافير بالسجن (5) سنوات.

- وفي (23 سبتمبر 2016م)، قضت محكمة الأمور المستعجلة بعدم اختصاص القضاء لنظر الاتفاقية.

- وفي (18 ديسمبر 2016م)، أرسل وزير الخارجية المصري سامح شكري خطابًا إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو يبلغه بجدية مصر في تسليم الجزيرتين للسعودية، وأن هذا الأمر لن يتم دون موافقة إسرائيل المسبقة.

- وفي (19 ديسمبر 2016م)، أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو موافقة إسرائيل على تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية.

- وفي (29 ديسمبر 2016م)، أصدر مجلس الوزراء المصري، برئاسة المهندس شريف إسماعيل، بيانًا أكد فيه أنه فيما يتعلق باتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية الموقعة في القاهرة في (8 أبريل 2016م)، فقد وافق المجلس على الاتفاقية وأحالها لمجلس النواب برئاسة د. علي عبدالعال، طبقًا للإجراءات الدستورية والقانونية المعمول بها في هذا الشأن، وكان مجلس الوزراء قد تلقى عددًا من طلبات الإحاطة بشأن عدم إرسال اتفاقية تعيين الحدود البحرية إلى مجلس النواب وفقًا لنصوص الدستور، في المقابل، تم رفع دعوى ضد قرار الحكومة بإحالة الاتفاقية للبرلمان.

-وفي (31 ديسمبر 2016م)، قضت محكمة الأمور المستعجلة بسريان الاتفاقية.

-وفي (2 يناير 2017م)، تسلّم مجلس النواب المصري الاتفاقية.

-وفي (16 يناير 2017م)، رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن على بطلان الاتفاقية الموقعة من جانب الحكومة المصرية مع نظيرتها السعودية بشأن إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، وهو ما يؤكد استمرار السيادة المصرية على الجزيرتين بحكم بات ونهائي وغير قابل للطعن من أعلى محكمة إدارية في مصر.

-وفي (17 فبراير 2017م)، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا حول عدم أحقية مجلس النواب المصري في مناقشة الاتفاقية.

-وفي (2 أبريل 2017م)، قضت محكمة الأمور المستعجلة بسعودية جزيرتي تيران وصنافير وإبطال حكم المحكمة الإدارية العليا بمصريتهما.

-وفي (2 مايو 2017م)، أقرّ البرلمان السعودي اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية، التي بموجبها تتنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير لصالح المملكة.

-وفي (2 مايو 2017م)، طالب السودان- عبر وزير خارجيته إبراهيم غندور- مصر بتسليم مثلث حلايب وشلاتين لها أسوة بما فعلته في جزيرتي تيران وصنافير مع المملكة العربية السعودية.

-وفي يوم (11 يونيو 2017م)، بدأ مجلس النواب المصري برئاسة د. علي عبدالعال في مناقشة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، واستمرت مناقشة البرلمان للاتفاقية حتى يوم (14 يونيو 2017م).

-وفي يوم (14 يونيو 2017م)، أقرّ مجلس النواب المصري برئاسة د. علي عبدالعال التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير المصريتين للمملكة العربية السعودية بإقرار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية.

-وفي (20 يونيو 2017م)، صرّح الرئيس السيسي- في لقاء إفطار الأسرة المصرية- بأن الموضوع الخاص بالجزيرتين انتهى "الموضوع خلص لكن أنا بتكلم فيه لأنه إحنا معندناش حاجة نخبيها، ميصحش إنه إحنا نكون بنفكر كده، هي الناس عمرها ما شافت ناس شرفاء ولا إيه؟ فيه ناس عندها شرف مبيتبعش بعرض الدنيا كله، الموضوع ده من فضلكم كل الناس تتبه ليه كويس، الحقوق بتاعت الناس بترد لها مش بالحروب لأنها حقوق، ما دام حقوق ترد إذا كنتم أمنتوني عليها".

-وفي يوم (21 يونيو 2017م)، أوقفت المحكمة الدستورية العليا تنفيذ جميع الأحكام القضائية المتنازعة في قضية "تيران وصنافير" لحين الفصل في المنازعة، وأعدت الاتفاقية من أعمال السيادة ولا يجوز للقضاء نظرها.

-وفي (24 يونيو 2017م)، صدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي رسميًا على الاتفاقية؛ وهو ما يفضي إلى التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية لتصبح سارية وبشكل رسمي.

-وفي (17 أغسطس 2017م)، نشرت الجريدة الرسمية - في العدد (33)- نص القرار الجمهوري بالموافقة على الاتفاقية، حمل القرار رقم (607 لسنة 2016م).

ومع أن الباحث قد صنّف ما مرت به أزمة تيران وصنافير من أحداث وتطورات إلى ثلاثة مسارات زمنية كبرى، عبّر كل منها عن مرحلة لها طبيعتها الخاصة من خلال ما شملته من أحداث وتطورات موقفية فرعية تخص الأزمة عبّرت عنها مختلف القوى السياسية والاجتماعية؛ إلا أنه قد تأتي مرحلة أخرى في المستقبل- تعود معها الأزمة للبروز وللطرح على الساحة الإعلامية العامة مرة أخرى- وذلك في حال وجود بعض المتغيرات والدفع الأخرى.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أهمية الدراسة، تأتي أهمية الدراسة من:

- 1- أهمية القضية البحثية التي تتصدى لها، وتقديم رؤية معرفية شاملة تتسم بالحيادية والموضوعية عن أهم المسارات التي أخذتها الأزمة زمنيًا وموقفياً.
- 2- أهمية دراسة الصحف الإلكترونية المصرية بمختلف توجهاتها الفكرية والسياسية كوسيط اتصالي حديث أدى دورًا حيويًا في حالة الحراك الشعبي بشأن الأزمة.
- 3- اعتمادها على عدة توجهات بحثية، هي الأحداث في مجال التحليل النقدي للخطاب الإعلامي بما توفره من أساليب وأدوات تمكن من سبر أغوار الظاهرة البحثية.
- 4- إمكانية توظيف نتائجها في تطوير سياسات إعلامية مستقبلية بشأن العلاقات المتبادلة بين صانع القرار السياسي، ووسائل الإعلام، والرأي العام، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على تعزيز ديمقراطية الاتصال وتحسين الأوضاع المجتمعية.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى الاتساق أو التمايز بين التوجهات العامة للخطابات الإعلامية المدروسة (الخاصة- القومية- الليبرالية- اليسارية) بشأن معالجة أزمة الجزيرتين.
- 2- تحديد أوجه تمايز الخطاب الإعلامي للصحيفة الإلكترونية ذاتها خلال تطورات أحداث ومواقف الأزمة.
- 3- رصد موقف الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية (الخاصة- القومية- الليبرالية- اليسارية) من الخطاب الرسمي للحكومة المصرية بشأن الأزمة.
- 4- تحديد أوجه تمايز/ اتفاق الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية الحزبية (الليبرالية واليسارية) من موقف الأحزاب التابعة لها في بياناتها بشأن الأزمة.
- 5- استخلاص الاستراتيجيات والتقنيات التي تم توظيفها في بنية الخطابات الإعلامية للصحف الإلكترونية المصرية ذات التوجهات السياسية والانتماءات الأيديولوجية المتميزة بشأن معالجة أحداث وتطورات الأزمة.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما مدى الاتساق أو التمايز بين التوجهات العامة للخطابات الإعلامية المدروسة (الخاصة- القومية- الليبرالية- اليسارية) بشأن معالجة أزمة الجزيرتين؟
- 2- هل شهد الخطاب الإعلامي للصحيفة الإلكترونية ذاتها تمايزاً خلال تطورات أحداث ومواقف الأزمة؟
- 3- هل شهد الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية (الخاصة- القومية- الليبرالية- اليسارية) إعلان مواقف مخالفة لموقف الخطاب الرسمي للحكومة المصرية بشأن الأزمة؟
- 4- هل شهد الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية الحزبية (الليبرالية واليسارية) إعلان مواقف مخالفة لموقف الأحزاب في بياناتها بشأن الأزمة؟
- 5- ما الاستراتيجيات والتقنيات التي تم توظيفها في بنية الخطابات الإعلامية للصحف الإلكترونية المصرية بشأن الأزمة، وما مدى تباينها باختلاف المنطلقات الأساسية التي يركز عليها كل خطاب، وكيف أثرت في تشكيل مواقف هذه الخطابات من مقولات وقضايا الأزمة؟

تصميم الدراسة:**نوع الدراسة:**

تدرج هذه الدراسة ضمن البحوث الكيفية (Qualitative Research) التي تقوم على تحليل المادة العلمية وتنظيمها وصياغتها مع ربطها بالأفكار وتفسيرها في السياق الزمني والمجتمعي⁽⁴³⁾؛ وبذلك تسعى الدراسة لرصد آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة أزمة اتفاقية تيران وصنافير.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي (Qualitative Analysis Method) من خلال التحليل المتعمق لمحتوى الصحف الإلكترونية المصرية أثناء أزمة جزيرتي تيران وصنافير بما يوضح الأفكار العامة والتفصيلية فيه، ويتيح الوصف والتفسير والاستنتاج والاستدلال على أسس موضوعية تؤدي في النهاية إلى الخروج برؤية وتصور شامل بشأن آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة أزمة جزيرتي تيران وصنافير.

ب- حدود عينات الدراسة:**1- عينة الصحف الإلكترونية الخاضعة للدراسة التحليلية:**

انطلاقاً من أن الخطاب لا يعبر عن واقعات مجردة أو حقائق موضوعية؛ إنما يعبر عن رؤى وتوجهات يستهدف منتجها إقناع وتشكيل وعي المتلقي بطريقة يمكن من خلالها إدراك وفهم تلك الواقعات وفقاً لرؤاهم ومصالحهم.

وبما أن الهدف هو الوصول إلى تصور مكثف وجامع لاستراتيجيات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة الأزمة بمقولاتها وجوانبها المتعددة، وبما يمثل عرضاً مقارناً لخريطة التوجهات الفكرية والسياسية، فمن المتوقع أن التباين في الأنساق المعرفية والأيديولوجية من شأنه أن يفضي إلى خطاب متمايز بشأن واقع الأزمة وتطوراتها الموقفية وأطروحاتها الخلافية.

وبناء على ذلك، فقد تم اختيار موقعي "اليوم السابع" و"الوطن" كصحف إلكترونية خاصة، وموقعي "الأهرام" و"الأخبار" كصحف إلكترونية ذات توجهات قومية، وموقع "الوفد" كصحيفة إلكترونية ذات توجهات ليبرالية، وموقع "الأهالي" كصحيفة إلكترونية ذات توجهات يسارية.

2- تحديد طبيعة المادة الخاضعة للدراسة والتحليل:

حتى يمكن رصد توجهات الخطابات الإعلامية المختلفة بشأن الأزمة، فإن مواد الرأي تصبح هي المادة الأنسب للتحليل باعتبارها محتوى اتصاليًا يحمل فكرًا محددًا وغرضًا واضحًا جوهره التأثير في معارف واتجاهات المتلقي بما يحقق رؤى منتج الخطاب، وما تتطوي عليه- مواد الرأي- من محاولة التأثير والإقناع بوجهة نظر معينة وتفنيد- بغرض الإضعاف- وجهات نظر أخرى معارضة.

وبناءً على ذلك، اختار الباحث مواد الرأي بالوسائل الخاضعة للتحليل كوحدات للتحليل، فتم تحليل- بغرض المقارنة والكشف- المقالات بأشكالها كافة داخل خطاب الصحف الإلكترونية الخاصة والقومية والليبرالية واليسارية؛ وذلك في إطار رؤية مادة الرأي على أنها ساحة صراع فكري وأيديولوجي بين خطابات متنافسة ورؤى متصارعة؛ وبذلك فهي الأكثر قدرة على تحديد المواقف وتجسيد اتجاهات ورؤى منتج الخطاب بشأن الأزمة، فهي تحمل مصدرًا معلومًا يستهدف تحقيق غاية إقناعية محددة على متلقٍ مستهدف ومحدد، كما أن دراسة مادة الرأي وتحليلها يعد الأكثر ملاءمة للمداخل التي تتبناها الدراسة، التي تهدف في مجملها إلى قياس المحتوى الضمني للصحف الإلكترونية المصرية.

3- الحدود الزمنية للدراسة التحليلية:

رغبة في الحصول على رؤية شاملة وتقصى دقيق لمختلف جوانب أزمة جزيرتي تيران وصنافير، ومراحل تطوراتها- الزمنية والموقفية- وقضاياها الخلافية، ورغبة في رصد وتحديد أدق التفاصيل التي قد تشكل في مجموعها بعدًا إضافيًا يخدم ويعلي من قيمة الدراسة وراثتها، فقد اتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل لكل ما تم إنتاجه طوال فترة الدراسة، التي امتدت من (8 أبريل 2016م)، وهو تاريخ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، المعروفة إعلاميًا باسم "اتفاقية جزيرتي تيران وصنافير"، حتى (24 يونيو 2017م)، وهو تاريخ تصديق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي على الاتفاقية، وذلك بعد أنهى مجلس النواب المصري مناقشة الاتفاقية وإقرارها بتاريخ (14 يونيو 2017م)؛ حيث إنه وبهذا التصديق الرئاسي أصبحت الاتفاقية سارية وبشكل رسمي؛ وبذلك امتدت الفترة التحليلية لتصل إلى أربعة عشر شهرًا وستة عشر يومًا.

ج- أدوات جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على نموذج "نورمان فيركلوف" كأداة لتحليل مواد الرأي في الخطابات الإعلامية؛ حيث يتكون الخطاب- وفقاً لفيركلوف- من ثلاثة عناصر، هي: النص، والتفاعل، والسياق الاجتماعي، وتنظيمه يدور حول عشرة أسئلة رئيسية (وبعض الأسئلة الفرعية) التي يمكننا أن نسألها عن النص، وهي كالآتي:

- 1-1- ما القيم الخبراتية (المعرفة والمعتقدات) التي تتسم بها الألفاظ؟
- 1-1-1- ما نظم التصنيف المستفاد منها؟
- 1-2- هل توجد ألفاظ مختلف عليها أيديولوجياً؟
- 1-3- هل في النص إعادة صوغ أو إطناب؟
- 1-4- ما علاقات المعاني المهمة أيديولوجياً (الترادف- الاشتمال- التضاد) القائمة بين الكلمات؟
- 2- ما القيم العلائقية (العلاقات الاجتماعية) التي تتسم بها الألفاظ؟
- 1-2- هل توجد تعبيرات تفيد التلطف في التعبير؟
- 2-2- هل توجد في النص ألفاظ واضحة للأسلوب الرسمي أو غير الرسمي؟
- 3- ما القيم التعبيرية (الهويات الاجتماعية) التي تتسم بها الألفاظ؟
- 4- ما الاستعارات المستعملة؟
- 5- ما القيم الخبراتية التي تتسم بها المعالم النحوية؟
- 1-5- ما أنواع العمل والمشاركة المهيمنة؟
- 2-5- هل العامل غير واضح؟
- 3-5- هل تستخدم جملاً اسمية؟
- 4-5- هل الجمل مبنية للمعلوم أم للمجهول؟
- 5-5- هل الجمل موجبة أم منفية؟
- 6- ما القيم العلائقية التي تتسم بها المعالم النحوية؟
- 1-6- ما الصيغ المستعملة (صيغة الإخبار، أم السؤال النحوي، أم فعل الأمر)؟
- 2-6- هل تستخدم ضمائر المتكلم (منفصلة ومتصلة)؟ وإن وجدت فكيف تستخدم؟
- 7- ما القيم التعبيرية التي تتسم بها المعالم النحوية؟

- 7-1- هل توجد معالم مهمة ذات صيغة تعبيرية؟
- 8- ما وسيلة الربط بين الجمل البسيطة؟
- 8-1- ما أدوات الربط المنطقية المستعملة؟
- 8-2- هل تتسم الجمل المركبة بالتنسيق أم بالتغليب؟
- 8-3- ما الوسائل المستخدمة للإحالة داخل النص وخارجه؟
- 9- ما أعراف التفاعل المستعملة؟
- 9-1- هل توجد طرائق يسيطر بها أحد المشاركين على أدوار الآخرين في الحديث؟
- 10- ما الأبنية الواسعة النطاق التي يتسم بها الخطاب؟

أبعاد المعنى	قيم المعالم	الآثار البنائية
المضمون	خبراتي	معرفة/ معتقدات
العلاقات	علائقي	العلاقات الاجتماعية
الذوات	تعبيري	الهويات الاجتماعية

وفي إطار نموذج "فيركلوف" تم الاعتماد على الأسئلة التي تتضمن أيديولوجيات منتج الخطاب وقيمه وأطروحاته، وهو ما يضمن الكشف عن استراتيجيات الصحف الإلكترونية -كمنتج للخطاب- في معالجة أزمة تيران وصنافير، وتم استبعاد الأسئلة التي تركز على الجوانب النحوية.

مفاهيم الدراسة الإجرائية Operational Definitions:

الخطاب: يقصد به في هذه الدراسة، ممارسة لغوية تعالج واقعًا محددًا من وجهة نظر محددة لمنتجها؛ بغية إحداث تأثير محدد لدى الجمهور المستهدف من الخطاب، يضمن الموالات- في حالة عرض لدلائل وقرائن تثبت صحة توجه منتج الخطاب- أو المناهضة- في حالة تفنيد ودحض الخطاب للتوجهات المناوئة.

الخطاب الإعلامي: هي مواد الرأي التي قدمتها الصحف الإلكترونية المصرية بشأن أزمة جزيرتي تيران وصنافير، وتم التعامل مع الخطابات الإعلامية الخاصة بكل وسيلة على أنها وحدة تحليل موحدة لا مجزأة.

تحليل الأطروحات: هو تحليل البنية الفكرية- وليست البنية اللغوية- للخطاب، على أساس أنه يحتوي على بُنى استدلالية تضي المنطقية والبرهنة على مقولات فرعية يريد مُنتج الخطاب أن يقنع الآخرين بها.

تحليل السياق: وهو يعبر عن الفترة الزمنية والمجال المكاني بما فيه من ظروف مجتمعية بأبعادها المختلفة كالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، والفرص والتحديات، والصراعات والمصالح المتفقة والمتعارضة، وكذلك القوى الاجتماعية، وأفكارها وأهدافها وأدوارها وأدواتها ووسائلها.

تحليل دلالة الكلمات الرئيسية: وهو رصد وتحليل ما يقصده الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية بشأن الأزمة، من توظيفه لبعض من الكلمات المؤثرة (Loaded Words Semantics)، لوصف شخصيات أو التعبير عن أحداث بعينها في الأزمة من منظور اللغة المستخدمة في الخطاب الإعلامي، مما يسمح بقراءة دلالتها، ورصد علاقاتها التفاعلية عبر السياق الذي وردت فيه هذه الكلمات؛ بما يفسح المجال لرصد تأثيرها الصريح والضمني في الأنساق المعرفية والوجدانية والسلوكية للرأي العام.

استراتيجيات الخطاب الإعلامي: بناء فكري مخطط ومنظم ومستمر مدى زمني مناسب قائم على مجموعة من المبادئ التي تعمل في إطار نسق واحد- التي تتجسد في مجموعة من الأفعال الحالية والمرسومة للمستقبل، وتتسم هذه الأفعال بالمرونة وقابليتها للتعديل والتغيير وفقاً للمستجدات- التي يتبناها القائم بالاتصال في خطابه الإعلامي أثناء تناوله ومعالجته للقضية بصورة شاملة متكاملة؛ بقصد إحداث تغييرات في الأنساق المعرفية والوجدانية للرأي العام وصولاً إلى أهداف محددة، وتعتمد هذه الاستراتيجيات- عن طريق الإقناع- على جذب اهتمام الرأي العام واستثارة دوافعه وكسب ثقته وشحن إرادته وتشكيل اتجاهاته.

آليات الخطاب الإعلامي: ويقصد بها الأدوات التي استند إليها المحررون والصحفيون ومنتجو الخطاب الإعلامي في طرح أزمة الجزيرتين ومحاولة إقناع الرأي العام بتفسيرات بعينها حول الأزمة، وذلك بما يتسق مع توجهات السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية، وأهدافها، ومراميها، ومرجعيتها الفكرية والمهنية.

الخطاب السياسي الرسمي: مواد الرأي التي قدمتها المؤسسات السياسية والتشريعية المصرية عن أزمة جزيرتي تيران وصنافير، وتم التعامل معها على أنها وحدة تحليل موحدة لا مجزأة.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

شكلت أزمة تيران وصنافير محور الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية بمختلف توجهاتها السياسية وأيدولوجياتها الفكرية، ونالت قدرًا كافيًا من التواجد والطرح العلني، وكان لها صدى كبير، وشكلت بيئة نقاشية جدلية علنية لدى الرأي العام المصري الحقيقي والافتراضي؛ ليس على أساس انفعالات طارئة غير مدروسة؛ وإنما على أساس من المنطق والتفكير السليم.

كما اتسم الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية بالديناميكية والحركية، وليس بالثبات والجمود من خلال تطورات موقفه استجابة لمعطيات القضية وتفاعلها مع عناصر البيئة الخارجية أو قضايا خلافية تحتاج لطرح بشأنها مؤيد أو معارض، وذلك لقياس مدى الاتساق بين الخطابات الرسمية والإعلامية بشأن مواقف الأزمة ومحدداتها.

أ- نتائج التحليل النقدي لخطاب الصحف الإلكترونية الخاصة:

على الرغم من كون الصحف الإلكترونية الخاصة لا تصدر عن قوى سياسية واجتماعية لها توجهات فكرية وأيدولوجية واضحة؛ إلا أنه يمكن رصد توجهاتها بشأن معالجة الأزمة، على النحو الآتي:

- خصصت موادها ومحتواها من أجل إعادة إنتاج أطروحات ومقولات الخطاب الرسمي في كل مراحل الأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية على مستوى المحددات والدوافع والتداعيات والحلول الممكنة، مستتدة- في إقناع مستخدميها- على توظيف الاستراتيجيات والاستمالات وأساليب الإقناع نفسها التي تم توظيفها داخل الخطاب الرسمي، بقصد دعم الخطاب الرسمي وتأييد موقفه.

- أولت اهتمامًا خاصة بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ودعمه، والتأكيد أنه رجل دولة يخاف على مصر ويفعل كل ما في وسعه من أجل نهضتها، ويواجه يوميًا مخاطر متعددة، وأنه بتركيبته وتربيته العسكرية يحافظ على مقدرات الوطن.

- إن مطالعة مقالات: دندراوي الهواري، ودينا شرف الدين، وسحر عبدالرحمن، وصبري الديب، وعادل السنهوري، وعبدالفتاح عبدالمنعم، وكرم جبر، ومحمد الغيطي، ومحمود سعد الدين، ومظهر شاهين، وأحمد أيوب، وطارق الخولي، ومروة جاد الله، ويوسف أيوب، وأنور الرفاعي، وتامر عبدالمنعم، وجمال أسعد، وجيلان جبر، وعبدالنبي الشحات،

وكريم عبدالسلام، ومحمد شومان، ومحمود بدر، ووائل لطفي، كلها مواد- وُظفت سياسيًا- من أجل جلب الدعم والتأييد- وبشكل مطلق- لمواقف السلطة وقراراتها، ومناهضة وتقويض كل موقف وطرح معارض لها.

-التزمت الصحف الإلكترونية الخاصة في معالجتها للأزمة بتوجهات الخطاب الرسمي بامتياز، ولم تحد عنه، ولم تقدم رؤى وتصورات مناهضة له بغية تفنيد ودحض أطروحاته وحججه؛ بل إن أقصى ما فعلته هو عرض بعض مواد الرأي المناوئة للاتفاقية، ولم تكن لديها استراتيجية إعلامية واضحة تقوم على تفكيك الخطاب الرسمي في سبيل تكوين حشد شعبي مضاد موازٍ.

وبشكل عام، لم تكن قيم الممارسة الإعلامية المهنية حاضرة بشكل كامل في أداء الصحف الإلكترونية الخاصة بشأن الأزمة، فقد تم تقديم القضية ومعالجتها في كثير من الأحيان في إطار "الغياب" لكل ما هو مناوئ ومناهض للاتفاقية، وتم تأطير القضية وتقديمها للرأي العام باعتبارها "إرجاع الحق لأصحابه الأصليين".

كما تم التبييه والتحذير من المظاهرات المؤيدة لمصرية الجزيرتين، خاصة بعد استغلال تيار الإسلام السياسي لها، وتم تأطيرها على أنها "تظاهرات إخوانية" من أجل إدانة الرئيس السيسي ورفض سياساته وعزله على المستوى الخارجي، وأن "الجماعة" تنظمها في إطار صراعها السياسي على السلطة وحصار الرئيس ونظامه، وسعى الخطاب لتقديم معالجته لدعم هذا التوجه وتأكيد- بشكل ضمني وصريح أحياناً- وحشد الرأي العام على عدم التظاهر والثقة فيمن أنقذهم من نظام حكم الإخوان المسلمين- الرئيس السيسي- وأنه رجل عسكري لا يمكن أن يفرط في ذرة تراب من أرض الوطن.

ب-نتائج التحليل النقدي للصحف الإلكترونية ذات التوجهات القومية:

-لم يكن خطاب الصحف الإلكترونية القومية خطاباً متميزاً في معالجته للأزمة وأسبابها وتداعياتها عن الخطاب الرسمي أو خطاب الصحف الإلكترونية الخاصة؛ فكتابات: أحمد موسى، وأسماء الحسيني، وأشرف مفيد، وأيمن المهدي، وأحمد الجمال، وأحمد يوسف، وأشرف العشري، ومحمد إبراهيم الدسوقي، وأحمد محمود، وإبراهيم حجازي، والسيد يس، وسكينة فؤاد، وعبدالمحسن سلامة، ومحمد عبدالهادي، وسامي شرف، وهدي جمال عبدالناصر، والغزالي حرب، وصلاح منتصر، وعمرو عبدالسميع، ومكرم محمد أحمد، وعبدالمنعم سعيد، إضافة إلى كتابات غيرهم من منتجي خطاب الصحف الإلكترونية القومية جاءت كلها موالية لخطاب السلطة، ولم تخرج عن أطروحاته

ومقولاته، سواء موقفياً أو زمنياً؛ بل كانت بمثابة إعادة إنتاج متزامن لتصورات الخطاب الرسمي ورؤاه.

-تجدد الملاحظة أن الكاتب الصحفي أحمد السيد النجار- وهو أحد كتّاب مؤسسة الأهرام القومية- هو الكاتب الوحيد الذي رصد الباحث له كتابات مناهضة بوضوح لخطاب السلطة الرسمي من خلال دحض وتقويض موقف السلطة، والتأكيد على مصرية الجزيرتين وتجريم التنازل عنهما، وأن الحكومة المصرية باعت جزءاً من أرضها بما يخالف الدستور والقانون.

-في واقع الأمر، لم يجد الباحث فروقاً جوهرية في معالجة وطرح الصحف الإلكترونية القومية لأحداث وتطورات ومواقف الأزمة والخطاب الرسمي وخطاب الصحف الإلكترونية الخاصة.

-وبشكل عام، يمكن القول إن خطاب الصحف الإلكترونية القومية بشأن الأزمة كان خطاباً إنشائياً أحادياً منقوصاً في مجمله؛ حيث إنه اكتفى بطرح رؤية السلطة السياسية، ولم يقدم الشرح والتفسير الكاف ولم يمايز خطاب السلطة في أي مرحلة من مراحلها وتطوراتها، ولم يبرهن على أطروحاته ومقولاته بحجج وأدلة كافية وافية تنم على رؤية فكرية محددة، وإنما سعى لإبراز إنجازات السلطة التنفيذية- وبشكل خاص الرئيس وحكومته- وتبرير سياساتها وقراراتها دون استراتيجية إقناعية واضحة المعالم.

ج- نتائج التحليل النقدي لخطاب الصحف الإلكترونية ذات التوجهات الليبرالية:

-لم تمثل المعالجات التي قدمها الخطاب الإعلامي الليبرالي بشأن الأزمة حالة متميزة أو رؤية منافسة مع المعالجات التي قدمها الخطاب الرسمي لحزب الوفد، أو مع المعالجات التي قدمها الخطاب الرسمي المصري؛ بل كانت تلك المعالجات إعادة إنتاج لما يتم طرحه من قبل السلطات السياسية المصرية بشأن الأزمة.

-كانت هناك حالة توافق تام بين المعالجات التي قدمها الخطاب الرسمي لحزب الوفد والمعالجات الإعلامية التي قدمها الموقع الإلكتروني لجريدة الوفد، ولم يكن هناك تناقض في المواقف في أي مرحلة من مراحل الأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية.

-فمع صدور تصريح "أحمد عز العرب" الرئيس الشرعي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد بسعودية الجزيرتين وعدم مصريتهما، توافق ذلك مع المعالجات الإعلامية التي قدمها الموقع الإلكتروني لجريدة الوفد؛ فقد عبّرت كتابات: أحمد بكير، وأسامة كمال، وطارق تهامي، وطلعت المغاوري، وعصام العبيدي، وعلاء عريبي، وفتوح الشاذلي، ومجدي

سرحان، ومحمد الغيطي، ومحمد أمين، وأحمد عزالعرب، ومحمد ثروت، والشافعي محمد بشير، وكريم كمال، ومحمد حامد الجمل، وأحمد الفولي، ومصطفى الطويل، عن هذا الطرح الموالي لسعودية الجزيرتين وعدم مصريتهما، سواء بشكل مباشر وصريح أو بشكل ضمني.

-كما توافق أيضًا مع تصريح عضو حزب الوفد ونائبه في البرلمان د. محمد فؤاد بموافقته على إحالة الحكومة المصرية للاتفاقية إلى مجلس النواب، كتابات ومعالجات إعلامية قدمها الموقع الإلكتروني تعبر عن ذلك التوجه المؤكد بأحقية البرلمان في نظر الاتفاقية، ومنها كتابات: طلعت مفاوري، وعصام العبيدي، ومجدي سرحان، ومحمد الغيطي، وأمينة النقاش، وسناء السعيد، ومحمد حامد الجمل، وناصر فياض، ومصطفى الطويل، وسامي صبري.

-ومع صدور بيانات حزب الوفد المؤكدة على مصرية جزيرتي تيران وصنافير انعكس ذلك أيضًا على طبيعة المعالجات التي قدمها الموقع الإلكتروني بشأن هوية الجزيرتين، بالتأكيد على مصرية الجزيرتين، وتجسد ذلك في كتابات: جمال يونس، وعلاء عريبي، وسناء السعيد، وعصام العبيدي، ومجدي سرحان، ووجدي زين الدين، وحسني الخولي، وحسين منصور، وكامل عبد الفتاح.

-أيضًا كانت هناك حالة من التوافق التام من حيث الأطروحات الخاصة بمسببات ونتائج وحلول الأزمة بين الخطاب الليبرالي الخاص بالموقع الإلكتروني لجريدة الوفد والخطاب الرسمي المصري، وتجسد ذلك في كتابات: أحمد بكير، وأسامة كمال، وجمال يونس، وسامي صبري، وطارق تهامي، وطلعت المفاوري، وعباس الطرابيلي، وعبدالعزیز النحاس، وعصام العبيدي، وعلاء عريبي، وفتوح الشاذلي، ومجدي سرحان، ومحمد الغيطي، ومحمد أمين، ووجدي زين الدين، وأحمد عزالعرب، ومجدي صابر، ومحمد ثروت، ومحمود الشربيني، والسيد الغضبان، وأمينة النقاش، وحازم هاشم، وحسن حامد، وسناء السعيد، ومحمد حامد الجمل، ومحمد زكي، ومحمد صلاح، ومحمد عبدالعليم داوود، ومصطفى شفيق، وناصر فياض، ونيفين ياسين، وإبراهيم الصياد، وإبراهيم تاج الدين، وعزة أحمد هيكل، والشافعي محمد البشير، وحسين منصور، وكريم كمال، ومحمود الشربيني، ومصطفى الطويل، ومصطفى محمود، وسعيد السبكي، وفاطمة عيد، ومحمد زكي، ومحمد صلاح، ومصطفى عبيد، وأحمد الفولي، وحسني الخولي، وكامل عبدالفتاح، ومجدي صابر.

د- نتائج التحليل النقدي لخطاب الصحف الإلكترونية ذات التوجهات اليسارية:

-لم يكن الخطاب الإعلامي اليساري لموقع "الأهالي" أفضل حالاً من الخطاب الإعلامي الخاص أو القومي أو الليبرالي بشأن معالجة الأزمة؛ بل يكفي القول إن سيد عبدالعال رئيس حزب التجمع- وهو المؤسسة التي ينتمي إليها ويشرف عليها الموقع الإلكتروني لصحيفة الأهالي- تم تعيينه كنائب في مجلس النواب المصري الحالي من قبل الرئيس عبدالفتاح السيسي، ولعل ذلك ما دفعه لعدم إصدار أي بيانات رسمية تخالف توجهه الرئيس وحكومته، كما أنه لم يقدم استقالته من البرلمان كنوع من الرفض لسياسات السلطة التنفيذية، وبصفة عامة، يمكن رصد ردود فعل حزب التجمع بشأن الأزمة على النحو الآتي:

-بيان الحزب في (17 أبريل 2016م)، الذي أكد أن الطريقة التي تمت بها معالجة قضية جزيرتي تيران وصنافير لم تضع في اعتبارها على الإطلاق حساسية قضية التراب الوطني بالنسبة للمصريين، ولم تحسب حساباً لمدى رد فعل سكان أقدم دولة في التاريخ، خاصة أن الشعب المصري كله فوجئ بما أقدم عليه رئيس الحكومة من التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بلا مقدمات أو تمهيد من أي نوع، وبما يتعارض مع الفهم السائد لدى كل مصري.

-بيان الحزب (23 أبريل 2016م)، الذي أكد أن الدعوة للتظاهر يوم (25 إبريل) يُحرض عليها مدفوعون من جهات مُعادية للمصالح الفعلية للوطن والمواطنين، وعدّها دعوة لا علاقة لها بالدفاع عن التراب الوطني، أو الدفاع عن فقراء الوطن الذين يتواصل إفقارهم، وفي ظل تلك الملابس؛ فإن حزب التجمع يرى أن الدعوة للتظاهر يوم (25 إبريل) ضرب لمؤسسات البلاد، وإدخال مصر بعد إسقاطها في سيناريو الفوضى الخلاقة، وأعلن حزب التجمع رفضه للدعوات لهذه التظاهرة، كما دعا جماهير الشعب المصري إلى عدم الانخداع بهذه الشعارات التي وجهها "شلة من المغامرين والمقامرين بمصالح الوطن، ولا تستهدف سوى إشاعة الفوضى".

-تصريح رئيس حزب التجمع في (9 يناير 2017م)، الذي أكد فيه أن إحالة المهندس شريف إسماعيل الاتفاقية إلى مجلس النواب للتصديق عليها، جاء في وقت غير مقبول، لافتاً إلى أن الحزب يطالب بضرورة تشكيل لجنة قومية من كبار خبراء القانون الدولي والجغرافيا السياسية والتاريخ وجميع المختصين لمناقشة الاتفاقية وحسمها.

-تصريح رئيس حزب التجمع (13 يونيو 2017م)، الذي طالب فيه بتأجيل التصويت من أجل الحفاظ على هيئة القضاء والتماسك الوطني، مع ضرورة الانتظار لحكم المحكمة الدستورية، كما أكد أن الحكومة تريد تمرير التصويت في اتجاه معين وبأي شكل، مما أشعل خلافات واسعة داخل البرلمان وخارجه.

-تصريح رئيس حزب التجمع (14 يونيو 2017م)، وفيه أكد أن جلسة البرلمان، التي أقرت اتفاقية الحدود البحرية بين مصر والسعودية، كانت شديدة السوء، ولم يتمكن النواب ولا رؤساء الهيئات البرلمانية الذين يتوقع رفضهم الاتفاقية من الكلام وأخذ التصويت بطريقة غريبة وغير مسبقة... تيران وصنافير مصرية وتسقط الاتفاقية.

-ورغم كل ذلك، لم يقدم رئيس حزب التجمع استقالته من مجلس النواب الذي أقر التنازل- على حد تعبيره- رغم أنه مُعين وليس عضوًا منتخبًا، ولم يدع أو يشارك في التظاهرات المناوئة لسياسات الحكومة والمناهضة للتنازل عن الجزيرتين.

-وانعكست توجهات الحزب وتصوراته بشأن الأزمة على المعالجات الإعلامية للموقع الإلكتروني لصحيفة الأهالي، فمن خلال مطالعة كتابات: أمينة النقاش، وفريدة النقاش، ونبيل زكي، ورانيا نبيل، وسامي فهمي، ونجوى إبراهيم، وجودة عبد الخالق، وحسين عبدالرازق، وعلاء عصام، نجد أن هناك توافقات كثيرة بين رؤى الحزب وتصورات منتجي الخطاب الإعلامي لموقع الأهالي، ولم تمثل الكتابات المخالفة أي حالة منافسة بأي حال من الأحوال؛ لافتقادها للتكثيف الكمي والتركيز الكيفي؛ بل لا تعدو إلا أن تكون ديكورًا وتوعًا شكليًا مطلوبًا لاكتمال عملية ديموقراطية الواجهة التي يحرص الحزب وإصدارته الإعلامية على وجودها.

-لم يكن هناك تناقض مباشر في المواقف في أي مرحلة من مراحل الأزمة؛ بل كانت هناك حالة توافق تام بين المعالجات التي قدمها الخطاب الرسمي لحزب التجمع والمعالجات الإعلامية التي قدمها الموقع الإلكتروني لصحيفة الأهالي.

-فمع صدور بيانات حزب التجمع بإدانة التظاهرات المؤيدة لمصرية الجزيرتين، وأن البرلمان بلجانه المعنية هو صاحب القول الفصل في أزمة الجزيرتين، واللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مسألة الجزيرتين، وسوء إدارة الحكومة المصرية للأزمة على مستوى التوقيت والتخديم، وضرورة تشكيل لجنة قومية لنظر المسألة، والتأكيد على مصرية الجزيرتين، وتجاهل نفي سعودية الجزيرتين، توافق ذلك مع المعالجات الإعلامية التي قدمها الموقع الإلكتروني لجريدة الأهالي.

-أيضًا كانت هناك حالة من التوافق التام من حيث الأطروحات الخاصة بمسببات الأزمة ونتائجها وحلولها بين الخطاب اليساري لموقع الأهالي والخطاب الرسمي المصري، فمطالعة مواد الرأي تفصح عن تطابق في الرؤى والتصورات التي تم طرحها بشأن الأطروحات والمقولات المتعلقة بمسببات الأزمة ونتائجها وحلولها، وتجسد ذلك في الكتابات الصريحة والضمنية لـ: أمينة النقاش، ورائيا نبيل، وسامي فهمي، ونجوى إبراهيم، وجودة عبدالخالق، وإقبال بركة، وألفت مدكور، وحسين البطرأوي، وحسين عبدالرازق، وفريدة النقاش، ونبيل زكي، وعلاء عصام.

ثانيًا: آليات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية بشأن معالجة وإدارة أزمة جزيرتي تيران وصنافير.

يرى الباحث أن ما وظّفته الخطابات المدروسة في أطروحاتها ومقولاتها بشأن الأزمة من آليات واستمالات وأساليب إقناعية شكّل في مجمله منظومة دفاعية تم استخدامها من أجل الدفاع عن موقفها من هوية الجزيرتين أمام الرأي العام، ليتم تشكيل أنساقه المعرفية والوجدانية نحو الأزمة بما يتوافق مع مواقفها، وبذلك تضمن دعمًا وتأييدًا شعبيًا، ويمكن القول إن هناك عشر آليات هيمنت على الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجتها للأزمة، وهي:

1- التأكيد واضفاء المصادقية على موقف السلطة:

حرص الخطاب الإعلامي في تناوله للأزمة على التأكيد بصحة موقف السلطة، وأن لديه كافة الحقائق والمعلومات عن حقيقة وضعية الجزيرتين؛ ليس فقط من بحث منفرد بل من "اتفاق عام" لكافة مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية، وأن ما لدى العامة من معلومات أو حقائق عن الجزيرتين غير صحيح، وأنه نتاج الفبركات والتزييف- من الكتائب الإلكترونية المجهولة المصادر المعلومة الأهداف- على وسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك عمل الخطاب الإعلامي على تثبيت دعائم موقف السلطة والتأكيد على مصداقيتها.

2- حشد التأييد الشعبي لمواقف السلطة:

استدعى الخطاب الإعلامي أحداث (30 يونيو 2013م) لغرس أفكار تتعلق بتضحيات السلطة القائمة من أجل إنقاذ الشعب المصري وتخليصه من نظام حكم الإخوان، وبث حالة من القلق والمخاوف لدى الرأي العام من أي رد فعل مناوئ للسلطة، وحتمية الاصطفاف حولها؛ لأنها سلطة الإرادة الشعبية لثورة (30 يونيو)، كما حرص على حشد

الرأي العام وتعبئته نحو موالاته السلطة وتأييد سياساتها، من خلال الحديث عن دور الرئيس السيسي وقت أن كان قائداً للجيش في مساندة ودعم الرئيس الأسبق د. محمد مرسي، وهي استراتيجية مدروسة بعناية للتحكم وضبط تفكير العامة وتوجيهه في الاتجاه الذي تريده السلطة، ومنع أي اتجاه آخر، وحثهم على التفكير ومشاركة السلطة في الحلول المناسبة لها.

3- التحذير والتنبيه:

حرص الخطاب الإعلامي أثناء تفاعله مع الأزمة، على الحديث عن أحداث (30 يونيو 2013م)، وعلى المؤامرة التي كانت وما زالت تحاك لمصر وللمصريين، من خلال حروب الجيل الرابع والجيل الخامس، وضرورة الالتفاف والوحدة لمواجهة حتى لا تنقسم مصر وتفك وحدة المصريين، أو يتسرب إليهم الشك في قياداتهم السياسية التي أمنوها على أرضهم وعرضهم، فمقولات: "أهل الشر لا زالوا يعملون"، و"كتلة المصريين هي التحدي الحقيقي أمام أي قوى للشر تسعى لإيذاء مصر"، سيطرت على أطروحات الخطاب الإعلامي على تنوع توجهاته الفكرية والأيدولوجية.

كما أولى الخطاب الإعلامي اهتماماً خاصاً بهذه الاستراتيجية، ووظفها كثيراً في أطروحاته بشأن الأزمة؛ بل يمكن القول إنه اعتمد عليها كبنية أساسية في البناء المقولاتي لأطروحاته، وفي إطار استراتيجية التحذير والتنبيه جاءت أبرز الأفكار والمعاني التي حذر منها الخطاب الإعلامي:

1. التحذير من خطر الفرقة والانقسام، والتنبيه بضرورة الوحدة والاصطفاف حول الوطن.
 2. التحذير من الآثار الناتجة من تفكك وحدة وصلابة المصريين.
 3. التحذير من حروب الجيل الرابع والجيل الخامس.
 4. التنبيه إلى الوسائل والأدوات المستخدمة في الحروب الحديثة.
- 4- مضاعفة القوة:

وفي إطارها يتم إلحاق الأفعال وإطلاق الأوصاف السلبية على القوى السياسية المناوئة لسياسات الخطاب الرسمي وتوجهاته، في حين ألحق الخطاب الإعلامي الأفعال وأطلق الأوصاف الإيجابية على سياسات وتوجهات السلطة وأجهزتها ومؤسساتها الرسمية، وفي إطار هذه الاستراتيجية اعتمد الخطاب الإعلامي على عدة آليات في بنائه لأطروحاته ومقولاته، منها على سبيل المثال: آلية التشكيك في المعارضة في مقابل الثقة في السلطة،

وآلية النفي والتنفيذ في مقابل آلية التأكيد والتثبيت، وآلية مهاجمة المعارضة في مقابل آلية التأييد والدعم للسلطة وأجهزتها، وآلية التعبئة والحشد المضاد في مقابل التعبئة والحشد الموالي، وآلية الرضا والقبول ودعم السلطة في مقابل آلية التظاهر والاحتجاج على السلطة، وآلية الهدم والتفكيك من جانب المعارضة في مقابل آلية البناء من جانب السلطة.

5-التأطير والإظهار:

من خلال انتقاء بعض البنود التي تنص عليها الاتفاقية وتركيز الضوء عليها وترويجها، وإغفال النقاط الأخرى وتهميشها، وذلك بهدف تفسير الاتفاقية بما يؤدي إلى تأييد توجهات الخطاب الرسمي وإيجاد المسوغات والدلائل القادرة على إقناع الرأي العام وحشده نحو الموافقة على الاتفاقية، وفي إطار هذه الاستراتيجية تم توظيف عدة آليات رئيسية، هي:

-آلية الانتقاء، وشكّلت آلية الانتقاء الركيزة الأساسية في بناء مقولات الخطاب الإعلامي بهدف الوصول إلى تفسيرات وتأويلات للأزمة في سياق مؤيد وداعم للأجهزة الحكومية الرسمية، وتؤكد نزاهتها وحياديتها في الأزمة، وتثبت أن لدى هذه الأجهزة قيم ومبادئ تحكم تعاملها مع كل الأطراف الداخلية والخارجية، وأول ما تلتزم به هو أنها لا تجور على حقوق الآخرين، وترد الحقوق لأصحابها دون طمع فيها أو انتهازية لظروفهم، وبصفة مجملية، فإن كل ما تم انتقاؤه والتركيز عليه من أطروحات في الخطاب من شأنها أن تجلب الدعم والحشد للتوجهات الرسمية ونفي وتفنيد كل التوجهات المعارضة للقرارات والتصورات الرسمية.

-آلية البروز، باختيار بعض النقاط والتركيز عليها، بحيث تظل باقية في أذهان الرأي العام، ومن خلال التكرار والربط بينها وبين بعض العادات القيمية والرموز الثقافية كالنزاهة والأمانة والحرص على رد حقوق الغير لأصحابها فور طلبها، مما يطرح في النهاية على الرأي العام قراءة، تفسير، وتقييم معين للأزمة يفضي بضرورة تأييد مواقف وسياسات السلطة السياسية.

-آلية الاستبعاد، التي تنطوي على إغفال ذكر بعض المعلومات بشأن الأزمة، وتهميش بعض الحقائق المتعلقة بها، وذلك بقصد تشكيل الرأي العام على نحو مؤيد لأداء المؤسسات السياسية والتشريعية بشأن الأزمة؛ فالآلية الاستبعاد هي الوجه المقابل لآلية

الانتقاء، التي وظّفها الخطاب في تجاهل كل الأطروحات والمقولات التي لا تجلب دعمًا وتأييدًا لموقفه.

6-إضفاء الشرعية:

حرص الخطاب الإعلامي في بنائه لأطروحاته ومقولاته على تعبئة الجماهير نحو السياسات الحكومية، وضرورة الوقوف بجانبها وتأييدها من خلال خطابًا يضيء المشروعية والشرعية على توجهات السلطة، مستندًا في ذلك على ثلاث أنواع من الشرعية، هي:

- 1 . المشروعية القانونية، التي يؤكد فيها الخطاب أن هذه السلطة جاءت استجابة لثورة شعبية عظيمة- 30 يونيو 2013م- وأنها تتمتع بمشروعية دستورية وقانونية.
- 2 . شرعية عدالة السلطة، التي يؤكد فيها الخطاب أن السلطة تعمل على تحقيق العدل والمساواة بين كل المواطنين، دون محاباة أو مجاملة لأحد؛ فالكل سواسية أمام القانون والدستور من أصغر منصب إلي أكبر منصب في الدولة، وهو منصب رئيس الجمهورية.
- 3 . شرعية الإنجاز، التي يؤكد فيها الخطاب أن السلطة استطاعت، وفي وقت قياسي، أن تحقق منجزات "تمت بالفعل" سيشعر المواطنون بآثارها ونتائجها في القريب العاجل. كما حرص الخطاب الإعلامي على إضفاء شرعية ومشروعية على موقف السلطة بشأن الأزمة من خلال توظيف عدة آليات منها:

- 1 . آلية تبرير التنازل عن السيادة المصرية على الجزيرتين، وذلك بطرح مسوغات تمنطق موقف السلطة في أن هذه الجزر أصلاً سعودية ولم تكن مصرية في أي مرحلة تاريخية.
- 2 . آلية التأكيد والتثبيت، من خلال إضفاء المصداقية على موقف المؤسسات السياسية والتشريعية من خلال النصوص الدستورية والقانونية، وأن السلطة لم تخالف تلك النصوص، وأنها ملتزمة بها وحريصة على احترامها وسيادة الدستور والقانون على الجميع.
- 3 . آلية تجريم الآراء المعارضة أخلاقياً، من خلال التأكيد أن هذه الجزر ليست من حق مصر وإنما من حق السعودية، وضمنياً فإن المعيار الأخلاقي والقيمي يوجب إعادة الحقوق لأصحابها دون طمع فيها، خاصة أنها كانت أمانة تحت تصرف السيادة

المصرية لحمايتها من أطماع الكيان الصهيوني المحتل الطامع في الأراضي العربية، وبهذا الخطاب تجرم السلطة موقف المعارضة وتعدده منافياً للقيم والمبادئ والأخلاق.

7-التجاهل والإقصاء:

بتجاهل الآراء المناوئة لأطروحات الخطاب الرسمي ومقولاته، وإقصائها من خطابها بشأن الأزمة، واتباع الخطاب الإعلامي في ذلك مجموعة من الآليات؛ لعل أهمها: تكتيك أحادية الطرح والمعالجة، وفيه اقتصر الخطاب الإعلامي على معالجة الأزمة من خلال تناول المقولات الموالية لطرح مركزي بسعودية الجزيرتين، وإبراز الحقائق والمعلومات بصورة منقوصة وبوجه أحادي، وقدّم مسوغاته وأدلته على أنها الحقيقة المطلقة التي يجب الثقة فيها، أما دونها فهي مزورة ولا يعتد بها، كما سرد بعض الوقائع والأحداث واستشهد ببعض الشخصيات المعروفة بمولاتها للسلطة واتفاقها مع توجهاتها وآرائها، وكذلك أورد تفسيرات للنصوص القانونية والأحكام القضائية بما يتوافق مع تصوراتها وتوجهاتها، وتجسد ذلك في الطعن على حكم باتٍ ونهائي لا يجوز الطعن عليه صادر من أعلى محكمة إدارية في البلاد.

8-الإلهاء وتحويل الانتباه:

وهي عنصر أساسي للضبط الاجتماعي والتحكم في المجتمعات، بتحويل انتباه وعي الرأي العام عن الأزمات عبر طوفان مستمر من الإلهاءات وبث فيض هائل من الأخبار والمعلومات، ونقل وعيه من حيز إدراك المشاكل وطرح الحلول البديلة إلى حيز إدراكها والتكيف معها في أحسن الأحوال؛ فهي استراتيجية تعمل بشكل رئيسي على تفتيت الوعي الجماهيري عبر توجيهه نحو مسارات مختلفة ومتباعدة، تضمن إفقاد ذاك الوعي اهتمامه بما يجري من تقلبات في الظروف السوسيو-اقتصادية والمرتبطة بالقرارات السياسية، وبناء عليه تحويل انتباه الرأي العام إلى قضايا فرعية وإشكاليات جزئية ضمن إطار المجتمع عوضاً عن القضية الكبرى.

وتم توظيف هذه الاستراتيجية عبر عدة مستويات، منها ما هو داخلي وما هو خارجي، فعلى المستوى الداخلي: أولى الخطاب الإعلامي في أوج الأزمة وذروتها اهتماماً بمشكلات أخرى كتعويم الجنيه وارتفاع سعر الدولار، وقانون الخدمة المدنية وغيرها.

أما على المستوى الخارجي: فمشكلة مقتل الباحث الإيطالي "ريجيني"، وتقديم معالجات تتسم بالمعايرة والمكايده السياسية بالقول إذا كان "ريجيني" قد قتل في مصر فإن هناك مصريين قد اختفوا وقتلوا في إيطاليا، بدلاً من تقديم الجناة إلى المحاكمة والعدالة.

9-الخلاص:

حرص الخطاب الإعلامي على طرح سبل الخلاص من الأزمة دون تجريح أو إهانة طرف للطرف الآخر، ودون المساس بالمصالح الثنائية بين مصر والسعودية، ودون وجود تداعيات سلبية تضر بالعلاقة الشعبية والثقافية بين البلدين، وفي ذلك الإطار طرح الخطاب عدة آليات كحلول للخروج والخلاص من الأزمة من بينها: الارتكاز والاعتصام بالمرجعيات التاريخية والقانونية، والثقة في القيادة السياسية وترك الأمر لها، والوعي بأنه لا توجد خيانة ولا يوجد تأمر على الشعب المصري، وأن من دافع عن الأرض وسال دمه من أجلها لا يمكن أن يفرط فيها، واللجوء إلى مجلس النواب للفصل في المسألة، وإعلاء المصلحة القومية العربية العليا لمقتضيات الأمن العربي.

10-إسقاط المسؤولية عن السلطة الحالية:

تم توظيف هذه الاستراتيجية عبر عدة مسارات، جميعها تؤكد أن الحكومة المصرية ليست مسئولة عن الأزمة، وإنما هناك جهات أخرى هي التي تتحمل المسؤولية، وهي:

-في البداية- المسار الأول- تم التأكيد أن الحكومة المصرية الحالية لم تخرج عن القرار الجمهوري عام (1990م) الذي صدر في عهد الرئيس مبارك، الذي أخرج الجزيرتين من الحدود المصرية، وأن كل ما فعله النظام الحالي هو تفعيل بنود هذا القرار.

-المسار الثاني، هو التأكيد أن كل المؤسسات السيادية بأرشيدها ووثائقها السرية- وزارة الدفاع "الجيش"، والمخابرات العامة، ووزارة الخارجية- تؤكد صحة الموقف الرسمي الذي اتخذته الحكومة.

-المسار الثالث، التأكيد أن كل الخبراء والمتخصصين في مجالات الأزمة يؤكدون صحة الموقف الرسمي الذي اتخذته الحكومة بالتنازل عن الجزيرتين وإعادة تم لصالح المملكة العربية السعودية.

-المسار الرابع، التأكيد أن الرئيس سأل جميع المصريين بشأن ملكية الجزيرتين والجميع أكد له أنهما سعوديتان وليستا مصريتين، وهو ما يؤكد صحة الموقف الرسمي للحكومة.

-المسار الخامس، عند تفاقم الأزمة واندلاع المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المناهضة لقرار السلطة بالتنازل عن الجزيرتين لصالح السعودية، والتأكيد أن المتظاهرين والمحتجين هم أهل الشر الذين يريدون إسقاط الدولة المصرية وتدميرها، وأن جماعة الإخوان المسلمين وأعاونها هم من وراء كل ذلك لإسقاط الرئيس السيسي ونظامه.

مناقشة نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى أن الخطابات الإعلامية المدروسة وظّفت في أطروحاتها ومقولاتها بشأن الأزمة مجموعة من الآليات، شكّلت في مجملها منظومة فكرية دفاعية عن موقفها من هوية الجزيرتين أمام الرأي العام المصري، فيتم تشكيل معارفه واتجاهاته نحو الأزمة بما يتوافق مع مواقفها، وهو ما يوفر لها دعمًا وتأييدًا شعبيًا.

وأشارت نتائج الدراسة إلى توظيف الصحف الإلكترونية المصرية عشر آليات بشكل رئيسي في معالجتها لإدارة أزمة جزيرتي تيران وصنافير، هي: التأكيد وإضفاء المصداقية على السلطة، وحشد التأييد الشعبي لمواقف السلطة، والتحذير والتبويه، وبث الأمل، ومضاعفة القوة، والتأطير والإظهار، والتجاهل والإقصاء، والإلهاء وتحويل الانتباه، والقبول التدريجي المؤجل لقرارات السلطة، إضافة إلى استراتيجية إسقاط المسؤولية عن السلطة الحالية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصحف الإلكترونية الخاصة وظّفت موادها ومحتواها من أجل إعادة إنتاج أطروحات الخطاب الرسمي ومقولاته في كل مراحل الأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية على مستوى المحددات والدوافع والتداعيات والحلول الممكنة، مستندة- في إقناع مستخدميها- على توظيف الاستراتيجيات والاستمالات وأساليب الإقناع نفسها التي تم توظيفها داخل الخطاب الرسمي، بقصد دعم موقف الخطاب الرسمي وتأييده.

كما جاء خطاب الصحف الإلكترونية القومية بشأن الأزمة خطابًا إنشائيًا أحاديًا منقوصًا في مجمله؛ حيث إنه اكتفى بطرح رؤية السلطة السياسية، ولم يقدم الشرح والتفسير الكاف ولم يمايز خطاب السلطة في أي مرحلة من مراحلها وتطوراتها، ولم يبرهن على أطروحاته ومقولاته بحجج وأدلة كافية وافية تتم على رؤية فكرية محددة، وإنما سعى لإبراز إنجازات السلطة التنفيذية- وبشكل خاص الرئيس وحكومته- وتبرير سياساتها وقراراتها دون استراتيجية إقناعية واضحة المعالم.

وبشكل عام، كانت هناك حالة توافق تام بين المعالجات التي قدمها الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية والخطاب الرسمي الصادر من المؤسسات السياسية والتشريعية المصرية، ولم يكن هناك تناقض في المواقف في أي مرحلة من مراحل الأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية.

خلاصة الدراسة وخاتمتها:

سعت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل كفي نقدي لأطروحات الخطاب الإعلامي للصحف الإلكترونية المصرية في معالجة وإدارة أزمة اتفاقية ترسيم الحدود المصرية السعودية، التي تعرف إعلاميًا باسم "اتفاقية جزيرتي تيران وصنافير" بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى رصد وتفسير المقولات الفرعية المرتبطة بالأزمة وتطوراتها الزمنية والموقفية وقضاياها الخلافية.

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الكيفي، وقدمت تحليلًا نقديًا للخطاب الإعلامي بوصفه ممارسة لغوية تعالج واقعًا محددًا من وجهة نظر محددة لمنتجها بغية إحداث تأثير محدد لدى الجمهور المستهدف من الخطاب، يضمن الموالاتة في حالة عرض لدلائل وقرائن تثبت صحة توجه منتج الخطاب، أو المناهضة في حالة تنفيذ ودحض الخطاب للتوجهات المناوئة.

وتم اعتماد نموذج "نورمان فيركلوف" كطريقة لتحليل الخطاب الإعلامي، حيث يتكون الخطاب من ثلاثة عناصر هي: النص، والتفاعل، والسياق الاجتماعي، وبذلك فهي تتعامل مع الخطاب بمستويات مختلفة، وفي إطار نموذج "فيركلوف" تم الاعتماد على الأسئلة التي تتضمن أيديولوجيات منتج الخطاب وقيمه، وهو ما يضمن الكشف عن استراتيجيات الصحف الإلكترونية - كمنتج للخطاب - في معالجة أزمة تيران وصنافير، وتم استبعاد الأسئلة التي تركز على الجوانب النحوية.

وتشير هذه الدراسة عديدًا من المقترحات البحثية الأخرى التي يمكن أن تمهد لدراسات وبحوث أخرى في ذات المجال، ومنها على سبيل المثال: التحليل الدلالي لخطاب المؤسسات السياسية والتشريعية المصرية أثناء الأزمة، وتحليل خطابات الرئيس عبدالفتاح السيسي أثناء الأزمة، والمقارنة بين الخطاب الإعلامي المصري والسعوي وكيفية معالجته للأزمة في كلا البلدين، وغيرها من موضوعات البحوث ذات الصلة، إضافة إلى تطبيق أدوات جمع بيانات مختلفة لدراسة أثر هذا الخطاب على تشكيل توجهات الرأي العام في المجتمعين المصري والسعودي.

قائمة المراجع:

- (1) حسين خليفة حسن خليفة، محمد شكري أحمد. (2020). المسؤولية الاجتماعية للبرامج الحوارية في التلفزيون البحريني في تناول أداء السلطة التشريعية. مجلة البحوث الإعلامية، (54- ج 6)، ص ص 4090-4035. doi: 10.21608/jsb.2020.110288
- (2) حسين خليفة حسن خليفة (2018). دور القنوات الفضائية والإنترنت في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو المؤسسات السياسية والتشريعية. رسالة دكتوراه. (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة). متاح على <http://www.erepository.cu.edu.eg/index.php/cutheses/article/view/7642>
- (3) [Http://Www.Internetworldstats.Com/Africa.Htm#Eg](http://Www.Internetworldstats.Com/Africa.Htm#Eg)
- (4) Arshad, S., & Khurram, S. (2020). Can the government's presence on social media stimulate citizens' online political participation? Investigating the influence of transparency, trust, and responsiveness. *Government Information Quarterly*, 37(3), 101-115.
- (5) Lee, T., Lee, B.-K., & Lee-Geiller, S. (2020). The effects of information literacy on trust in government websites: Evidence from an online experiment. *International Journal of Information Management*, 52, 98-101
- (6) Aladwani, A. M., & Dwivedi, Y. K. (2018). Towards a theory of SocioCitizenry: Quality anticipation, trust configuration, and approved adaptation of governmental social media. *International Journal of Information Management*, 43, 261-272.
- (7) Porumbescu, G. A. (2016). Linking public sector social media and e-government website use to trust in government. *Government Information Quarterly*, 33(2), 291-304.
- (8) Basch, C. H., Hillyer, G. C., Meleo-Erwin, Z., Mohlman, J., Cosgrove, A., & Quinones, N. (2020). News coverage of the COVID-19 pandemic: Missed opportunities to promote health-sustaining behaviors. *Infection, Disease & Health*, 25(3), 205-209.
- (9) Arafat, S. Y., Kar, S. K., Menon, V., Kaliamoorthy, C., Mukherjeed, S., Alradie-Mohamed, A., . . . Kabir, R. (2020). Panic buying: An insight from the content analysis of media reports during T COVID-19 pandemic. *Neurology, Psychiatry and Brain Research*, 37, 100-103.
- (10) حسين خليفة حسن خليفة. (2020) التغطية الإعلامية لجائحة كورونا ودورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام البحريني نحو أداء المؤسسات الصحية. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط. مجلد (8)، عدد (29). ص ص 279 - 317.

- (11) حسين خليفة حسن خليفة (2018). دور القنوات الفضائية والإنترنت في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو المؤسسات السياسية والتشريعية. مرجع سابق. متاح على <http://www.erepository.cu.edu.eg/index.php/cuttheses/article/view/7642>
- (12) Http://Www.Asbu.Net/Medias/Newmedia_2013/Text/Asbu_Sat_Report_2011.Pdf%20
- (13) Sook Lim. (2013). College Students' Credibility Judgment and Heuristics Concerning Wikipedia. **Information Processing & Management**, 49(2). P405
- (14) حسين خليفة حسن خليفة (2018). دور القنوات الفضائية والإنترنت في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو المؤسسات السياسية والتشريعية. مرجع سابق. متاح على <http://www.erepository.cu.edu.eg/index.php/cuttheses/article/view/7642>
- (15) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012م). ص 303.
- (16) Barbara Johnstone. Discourse Analysis. 3rd Edition. Hoboken: John Wiley & Sons, 2018. P2
- (17) هشام عطية عبد المقصود. تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من (1990م- 1992م). رسالة ماجستير. (كلية الإعلام، جامعة القاهرة). ص 38-39.
- (18) Barbara Johnstone. Discourse Analysis. 3rd Edition. Hoboken: John Wiley & Sons, 2018. P5
- (19) محمد الراجي. أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية. ورقة بحثية منشورة بتاريخ (2 مارس 2015م)، على موقع الجزيرة للدراسات الإعلامية (Studies.Aljazeera.Net)، وتم الدخول على الموقع بتاريخ (17 نوفمبر 2017م).
- (20) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص 305
- (21) هشام عطية عبد المقصود. تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من (1990م- 1992م). مرجع سابق. ص 38-39
- (22) محمد الراجي. أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية. مرجع سابق. ورقة بحثية منشورة بتاريخ (2 مارس 2015م)، على موقع الجزيرة للدراسات الإعلامية (Studies.Aljazeera.Net)، وتم الدخول على الموقع بتاريخ (17 نوفمبر 2017م).
- (23) Ali A. Al-Ridha Obaid and Ahmed K. Fahad, (2012), Obama's Speech in Cairo "New Beginning": A Critical Discourse Analysis study. Journal of The Thi Qar Arts. Volume: 2 Issue: 6. Pp1-20
- (24) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص 327

(25) خالد صلاح الدين حسن علي. (يوليو، 2009م). دور الإعلام التقليدي والجديد في تشكيل معارف الرأي العام واتجاهاته نحو قضايا الديمقراطية، وتحدياتها في مصر: في إطار تحليل الخطاب الإعلامي، ونظرية الاعتماد. المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر: الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات. الجزء الثاني. كلية الإعلام، جامعة القاهرة. ص836.

(26) Deborah Tannen, Heidi E. Hamilton and Deborah Schiffrin. The Handbook of Discourse Analysis. USA: John Wiley & Sons, 2018. P12

(27) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص 327-328.

(28) خالد صلاح الدين حسن علي. (يوليو، 2009م). دور الإعلام التقليدي والجديد في تشكيل معارف الرأي العام واتجاهاته نحو قضايا الديمقراطية، وتحدياتها في مصر: في إطار تحليل الخطاب الإعلامي، ونظرية الاعتماد. مرجع سابق. ص836.

(29) محمد يطاي (2019). النقد الاجتماعي بين البلاغة والتحليل النقدي للخطاب. الخطاب: المجلد 14 العدد 2 ص63.

(30) Ali A. Al-Ridha Obaid and Ahmed K. Fahad, (2012), Obama's Speech in Cairo "New Beginning": A Critical Discourse Analysis study. Journal of The Thi Qar Arts. Volume: 2 Issue: 6. Pp1-20

(31) عبدالرحمن محمد طعمة. 2018. تحليل الخطاب النقدي: قضية ما وراء اللغة (الميتالغوية) في تحليل الخطاب النقدي. مرجع سابق. ص19.

(32) هشام عطية عبد المقصود. تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشئون الدولية: دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من (1990م- 1992م). مرجع سابق. ص42.

(33) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص311

(34) فيركلوف، نورمان، 2016، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني، المركز القومي للترجمة، مصر، ص151.

(35) المرجع السابق. ص195.

(36) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص 306-307.

(37) عبدالرحمن محمد طعمة. 2018. تحليل الخطاب النقدي: قضية ما وراء اللغة (الميتالغوية) في تحليل الخطاب النقدي. مجلة التكوين العدد 11 ص8.

(38) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص307.

(39) فيركلوف، نورمان، 2016، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني، المركز القومي للترجمة، مصر، ص121.

(40) المرجع السابق. ص221.

- (41) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. مرجع سابق. ص 307-308.
- (42) فيركلوف، نورمان، 2016، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني. مرجع سابق. ص 201.
- (43) بركات عبد العزيز. مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق. (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012م). ص 54.
- (44) فيركلوف، نورمان، 2016، اللغة والسلطة، ترجمة: محمد عناني. مرجع سابق. ص 155.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof.Ghanem Alsaaed

Dean of the Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editor-in-chief:Prof. Reda Abdelwaged Amin

Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof.Fahd Al-Askar

- Vice-President of Imam Muhammad bin Saud University for Graduate Studies and Scientific Research (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof.Abdullah Al-Kindi

- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof.Jalaluddin Sheikh Ziyada

- Dean of the Faculty of Mass Communication, Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Dr.Mohamed Fouad El Dahrawy

Lecturer at Public Relations and Advertising Department, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ramy Gamal: Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Language checker: Gamal Abogabal: Demonstrator at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Designed by : Mohammed Kamel - Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.

- Telephone Number: 0225108256

- Our website: <http://jsb.journals.ekb.eg>

- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Correspondences

● Issue 55 October 2020 - part 6

● Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

● International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

● International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

● Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.